

Distr.: General
14 July 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد موريس دي زاياس*

موجز

يتناول هذا التقرير الآثار السلبية لاتفاقيات الاستثمار الدولية، ومعاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الأطراف على النظام الدولي، من الجانب الإجرائي لوضعها والتفاوض بشأنها واعتمادها وتنفيذها، ومن الجانب الموضوعي، مع التركيز على مدى دستورتها وآثارها على الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك ممارسة المهام التنظيمية للدولة لتعزيز التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويدعو التقرير إلى إجراء تقييمات وقائية وتوقعية لآثار ذلك على حقوق الإنسان وعلى الصحة والبيئة ويقترح خطة عمل للتغيير على الصعيد النظامي.

* يعمم مرفق هذا التقرير كما ورد، وباللغة التي قدم بها فقط.



وبما أن جميع الدول ملزمة بميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تمثل جميع المعاهدات له، خصوصاً المواد ١ و ٢ و ٥٥ و ٥٦ منه. ورغم الإقرار بإمكانية أن تسهم العولمة في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية، تبين التجربة أن حقوق الإنسان أخضعت، في الكثير من الأحيان، لمذاهب الأصولية السوقية التي تركز على الربح بدلاً من التنمية المستدامة. وتنص المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزام المترتبة على هذا الميثاق". ووفقاً لذلك، يجب اختبار مدى امتثال اتفاقات الاستثمار الدولية واتفاقات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لميثاق الأمم المتحدة كما يجب ألا تقوض هذه الاتفاقات الوظيفة الوجودية للدولة والمتمثلة في ضمان رفاه جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، وألا تؤدي إلى تراجع في حقوق الإنسان. فالاتفاقات أو قرارات التحكيم التي لا تمثل للميثاق غير متماسية مع النظام العام الدولي، ويمكن اعتبارها مخالفة لأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات وباطلة المفعول لأنها مخالفة للأخلاق الحميدة.

وثمة قانون دولي عربي ناشئ لحقوق الإنسان يعكس توافقاً في الآراء على أن أحكام حقوق الإنسان في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، تشكل نظاماً قانونياً ملزماً دولياً تترتب عليه نتائج بالنسبة للكافة. ويدعو الخبير المستقل لجان خبراء الأمم المتحدة، فضلاً عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان لأن تعيد تأكيد غلبة معاهدات حقوق الإنسان على غيرها من المعاهدات. ويدعو أيضاً الجمعية العامة والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية إلى إحالة مسائل قانونية محددة إلى محكمة العدل الدولية كي تصدر بشأنها فتاوى. ويدعو أيضاً مجلس حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل وجميع الإجراءات الخاصة، كل عملاً بولايته، إلى استعراض مدى امتثال هذه المعاهدات لمعايير حقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة	-	أولاً
٧	حماية الاستثمار مقابل حماية حقوق الإنسان	-	ثانياً
١١	تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: تحد للديمقراطية وسيادة القانون	-	ثالثاً
١٦	الإطار المعياري	-	رابعاً
١٩	الإصلاح التنظيمي	-	خامساً
٢٢	التوقعات	-	سادساً
٢٥	خطة العمل	-	سابعاً
٣١	إضافة	-	ثامناً
٣٣	المرفق	-	المرفق

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان ٦/١٨، و٩/٢١، و١٥/٢٥، و٩/٢٧، سعى الخبير المستقل إلى تحديد العقوبات التي تعيق أعمال نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ومنها انعدام الشفافية والمساءلة (A/HRC/21/45 و A/67/277) وعدم وجود مشاركة ديمقراطية فعلية في صنع القرارات المحلية والعالمية (A/HRC/24/38)، وعدم التماثل في الممارسات الاقتصادية والمالية والتجارية (A/68/284)، والنفقات العسكرية (A/HRC/27/51) وإنكار الحق في تقرير المصير (A/69/272).

٢ - ويتناول الخبير المستقل في هذا التقرير الآثار السلبية لاتفاقات التجارة الحرة والاستثمار، أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف، على النظام الدولي. وسيركز التقرير، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، على آثار قرارات التحكيم في المنازعات بين المستثمرين والدول. وقد استند الخبير المستقل إلى نصائح وخبراء اقتصاديين وأولى الاهتمام لتقارير مكلفين آخرين في إطار الإجراءات الخاصة، بينهم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/19/59/Add.5 و A/HRC/10/5/Add.2)؛ والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية^(١)؛ والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي^(٢)؛ والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان^(٣)؛ والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٤)؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات (A/HRC/29/25)؛ والممثل الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال^(٥)؛ والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (A/HRC/29/28)، الفقرة ٣٠

(١) A/69/299 و A/HRC/11/12 و A/HRC/20/15/Add.2. انظر أيضاً E/CN.4/2005/51/Add.3.

و www.ohchr.org/Documents/Issues/SForum/SForum2015/DainiusPuras.pdf

(٢) تحدث الانتهاكات خارج الحدود الوطنية للدول على سبيل المثال عندما ... (د) لا تحترم الدول حقوق الإنسان أو تقيد قدرة الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم بحقوق الإنسان في سياق عملية عقد اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية وتطبيقها وتفسيرها" (A/HRC/27/55، الفقرة ٧١).

(٣) "ينبغي للدول أن تراعي التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عند وضع وتنفيذ جميع السياسات، بما فيها السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية والسياسات الضريبية والمالية والنقدية والبيئية والاستثمارية" (A/HRC/21/39، الفقرة ٦١).

(٤) Juan Pablo Bohoslavsky and Juan Bautista Justo, "The conventionality control of investment arbitrations: enhancing coherence through dialogue", *Transnational Dispute Management*, vol. 10, No. 1 (2013), pp. 1-12

(٥) John Ruggie. See www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/SRSGTransCorpIndex.asp

و ٣١). ويؤيد الخبر المستقل بقوة المواد من ١ إلى ١٠ من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١ (A/HRC/17/31، المرفق) وإطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"^(٦). وهو يستند إلى التعليقات العامة والملاحظات الختامية ذات الصلة التي قدمتها هيئات معاهدات بينها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل. ويرحب بالتشخيص المتبصر للأونكتاد وما عقده من مؤتمرات في الآونة الأخيرة وما أطلقه من مبادرات إصلاحية ذات صلة^(٧).

٣- وقد يشكك المدافعون عن اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار في التحليل الوارد في هذا التقرير بسبب افتقارهم للخبرات العملية. لكن المنتقدين لا يمكنهم نزع المشروعية عن توصيات حقوق الإنسان الواردة فيه، فهي توصيات تنسجم مع قرارات مجلس حقوق الإنسان المتصلة بالولاية. ويجب ألا يُقَوَّض أي نظام دولي لدول سيدة ومتساوية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وملتزمة بسيادة القانون والشفافية والمساءلة بفعل محاولات خاصة للاستعاضة عنه بنظام دولي تحكمه شركات عبر الوطنية تفتقر إلى المشروعية الديمقراطية.

٤- وهذا التقرير الأولي عن موضوع معقد ومتعدد الجوانب لم يشكك في أمر بديهي مفاده أن التجارة الحرة، من حيث المبدأ، أمر جيد يعزز التنمية منذ قرون. بل إن تدهور التجارة يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي كما حصل مع انحدار الإمبراطورية الرومانية نحو "العصور المظلمة" ورغم أن معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة قد تعزز المبادلات الدولية، لا ينبغي الإفراط في التفاؤل إلى درجة المناظرة بين التجارة والرفاه أو الادعاء "بإمكانية اعتبار التجارة وحقوق الإنسان أمراً واحداً عملياً"^(٨). وبما أن التعريفات الجمركية منخفضة أصلاً، هل يتعين المضي في تقليصها على حساب القواعد التنظيمية المحلية للسياسات الاجتماعية؟ وقد تحول التركيز إلى الحواجز غير التجارية، فهي حواجز تبقّيها العديد من البلدان - المتقدمة والنامية على السواء - لحماية أسواقها المحلية. ويدّعي بعض المراقبين أن معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة هي مركبات جيوسياسية لا ترتبط كثيراً بتحرير التجارة، بينما يشير آخرون، كالبروفيسور ياش تاندو، إلى تاريخ التجارة بوصفها شكلاً من أشكال فرض الهيمنة الاقتصادية^(٩).

(٦) business-humanrights.org/en/un-secretary-generals-special-representative-on-business-human-rights/un-protect-respect-and-remedy-framework-and-guiding-principles

(٧) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٥، وتقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٤.

(٨) باسكال لامي (المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية) "Towards shared responsibility and greater coherence: human rights, trade and macroeconomic policy" خطاب ألقاه في ندوة حقوق الإنسان في الاقتصاد العالمي، جنيف، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: www.wto.org/english/news_e/spp1_e/spp146_e.htm.

(٩) Yash Tandon, *Trade is War: the West's War against the World* (OR Books, 2015)، انظر أيضاً تاريخ حروب الأفيون لإجبار الصين على الانفتاح على التجارة الأوروبية في Jack Beeching, *The Chinese Opium Wars* (Orlando, Florida, Harcourt Brace Jovanovich, 1975); and Susanna Hoe and Derek Roebuck, *The Taking of Hong Kong: Charles and Clara Elliot in China Waters* (Richmond, Surrey, Curzon Press, 1999).

وفي أي حال، ثمة إمكانية لحل توفيق معقول يسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر ويضمن في الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان^(١٠)، كما يتبين من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فهذه الالتزامات مستمدة من القانون العرفي وقانون المعاهدات، خصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتعريف، تتوقف مشروعية كل دولة على قدرتها على تحقيق الرفاه للسكان الخاضعين لولايتها. ويجب على كل دولة تخضع لسيادة القانون أن تضطلع بهذه المسؤولية وألا تتصل من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية أو تخصيص أنشطة هي في الأساس من وظائف الدولة. وينبغي على الدول أن تجري، قبل إبرام اتفاقات استثمار دولية، تقييمات لآثار هذه الاتفاقات على حقوق الإنسان وعلى الصحة والبيئة^(١١).

٥- وأعرب الكثير من المراقبين عن قلقهم إزاء بعض قرارات التحكيم الرامية إلى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، التي طغت فعلياً على تنفيذ الدولة لمهمتها المتمثلة في وضع السياسات الداخلية في مجالات العمل والصحة والبيئة، وأثرت سلباً على حقوق الإنسان، وكذلك على الأطراف الثالثة وكان لها "أثر مثبط" فيما يتعلق بممارسة الحكومة الديمقراطية. ولا تكون هيئات التحكيم مؤسسات موثوقة إلا عندما تعمل بطريقة يتبين أنها مستقلة وشفافة وخاضعة للمساءلة، على نحو ما تقضي به المادة ١٤(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلقة بالدعوى المدنية. ولا تعمل هيئات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في سياق قانوني منفصل، بل تحترم الالتزامات في مواجهة الكافة المفروضة بحكم النظام الدولي لحقوق الإنسان^(١٢)، الذي يُنقذ إلى جميع مجالات النشاط البشري، بما في ذلك نشاط الجهات الفاعلة من غير الدول. ويرى بعض المراقبين أن بعض قرارات هيئات التحكيم غير موضوعية وبلا أساس واضح، ومع ذلك لا يمكن الطعن فيها.

(١٠) انظر Stephan W. Schill (ed.), *International Investment Law and Comparative Public Law* (Oxford University Press, 2010); Joseph François *et al.*, "Reducing transatlantic barriers to trade and investment: an economic assessment", IIDE Discussion Paper No. 20130401 (Institute for International and Development Economics, 2013); V. S. Seshadri, "Trans-Atlantic trade and investment partnership", RIS Discussion Paper No. 185 (New Delhi, Research and Information Systems for Developing Countries, 2013); Jeffrey J. Schott and Cathleen Cimino, "Crafting a transatlantic trade and investment partnership: what can be done", Policy Brief No. PB13-8 (Washington, D.C., Peterson Institute for International Economics, 2013); and U.S. Business Coalition for TPP, "VOICES: Asia-Pacific Policy Experts Support TPP", 28 April 2015, available from tppcoalition.org/voices-asia-pacific-policy-experts-support-tpp-and-tpa.

(١١) انظر A/HRC/19/59/Add.5; www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/report_hria-seminar_2010.pdf and www.humanrights.dk/business/impact-assessment.

(١٢) Bruno Simma and Theodore Kill, "Harmonizing investment protection and human rights: first steps towards a methodology", in Christina Binder *et al.* (eds.), *International Investment Law for the 21st Century: Essays in Honour of Christoph Schreuer* (Oxford University Press, 2009).

٦- وتبرز مشكلة أساسية تتعلق بحالة الشد بين معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانوناً وإعمال اتفاقات الاستثمار الدولية. وكما لاحظ بوهسلافسكي: "ثمة حاجة إلى الاتساق من أجل تجنب التفتيت في نظام قانوني دولي يطمح إلى المشروعية وبالتالي إلى الاتساق"^(١٣).

ثانياً- حماية الاستثمار مقابل حماية حقوق الإنسان

٧- "قد تتفق الشركات في مختلف أنحاء العالم على أن التخلص من القواعد التنظيمية قد يكون أمراً جيداً يحقق المكاسب للشركة. وقد يكون المفاوضات التجاريون مقتنعين بأن من شأن هذه الاتفاقات التجارية أن تحقق مكاسب للتجارة وللشركات. لكن ستكون هناك فئات خاسرة كبيرة - هي بقية الناس"^(١٤).

٨- وليست اتفاقات الاستثمار الدولية ظاهرة جديدة في الساحة الدولية. فعدد معاهدات الاستثمار الثنائية يتجاوز حالياً ٣ ٢٠٠ معاهدة. وبعد سنوات من الخبرة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وفي المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وغيره من هيئات التحكيم، بات من الواضح تأثير الوظيفة التنظيمية للعديد من الدول وقدرتها على وضع تشريعات تصب في المصلحة العامة. وتفاقت المشكلة بفعل الأثر المثبط لبعض القرارات التي تعاقب الدول على اعتمادها قواعد تنظيمية تحمي البيئة وسلامة الغذاء والحصول على أدوية جينية، والحد من التدخين، على نحو ما تقضي به الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ. وثمة شكوك في مشروعية هذه القرارات كونها تتعارض مع النظام العام المحلي والدولي، وقد تُعتبر في بعض الحالات مخالفة للأخلاق الحميدة.

٩- ولاحظ المراقبون تراجعاً في حماية الحقوق بما في ذلك الحق في الحياة^(١٥) والغذاء (A/HRC/25/57)، والمياه والصرف الصحي^(١٦)، والصحة، والسكن، والتعليم، والثقافة، والحق في

(١٣) بوهسلافسكي (انظر الحاشية ٤ أعلاه)، الصفحة ١٠. انظر أيضاً تقرير الفريق الدراسي للجنة القانون الدولي عن تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي، حولية لجنة القانون الدولي لعام ٢٠٠٦، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، الفقرة ٢٥١.

(١٤) Joseph Siglitz, "On the wrong side of globalization", *New York Times*, 15 March 2014. See also Pope Francis' statement <http://www.pagina12.com.ar/diario/elpais/1-276806-2015-07-10.html>

(١٥) يتأثر الحق في الحياة عندما يموت شخص ما بسبب النقص في الدواء الناجم عن ابتكار شركات الأدوية لـ "معارف مخصصة" و"التسجيل التلقائي" لبراءات الاختراع، وتأخير اعتماد الأدوية الجينية الأرخص بكثير وجعل اعتمادها مستحيلاً. ويُنتهك الحق في الحياة أيضاً عندما تُدمر سبل عيش الفلاحين وغيرهم من العمال بحجة "التجارة الحرة" دون أن تتخذ الحكومات أية إجراءات حماية. فعلى سبيل المثال، أثرت معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة على ملايين الفلاحين في الهند وأدت إلى ارتفاع كبير في عدد حالات الانتحار، انظر Devinder Sharma، "Free' trade killing farmers in India"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: www.bilaterals.org/?free-trade-killing-farmers-in

تحسين معايير العمل، وتحقيق استقلالية القضاء، وتوفير بيئة نظيفة، والحق في عدم التعرض لإعادة التوطين القسرية. وعلاوة على ذلك، ثمة شاغل مشروع مفاده أن اتفاقات الاستثمار الدولية قد تفاقم المشاكل في مجالات الفقر المدقع^(١٧)، وإعادة التفاوض على الدين الخارجي، والقواعد التنظيمية المالية، وحقوق الشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

١٠- وأكد الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تقاريره أن المبدأين ٨ و٩ من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ينصان على ما يلي: "ينبغي للدول أن تكفل وعي الإدارات والوكالات وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تحدد شكل الممارسات المتبعة في الأعمال التجارية بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان" و"ينبغي للدول أن تحتفظ بجزء من السياسات الداخلية كافٍ للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان عند متابعة الأهداف السياسية المتصلة بالأعمال التجارية مع دول أو مؤسسات تجارية أخرى، مثلاً من خلال معاهدات أو عقود استثمارية". وبناءً عليه، ينبغي أن تتضمن جميع اتفاقات الاستثمار الدولية الجاري التفاوض بشأنها حكماً واضحاً ينص على غلبة اتفاقيات حقوق الإنسان في حالة التعارض بين التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها بموجب معاهدات أخرى.

١١- ويشكل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) لعام ١٩٩٤ مثلاً على اتفاق أدى إلى نقل الصناعات التحويلية، ما أفضى إلى خسارة فرص عمل في الولايات المتحدة^(١٨) يقدر عددها بحوالي ٨٥٠.٠٠٠ وظيفة^(١٨)، وتقل فيها تكاليف العمالة ولا تطبق فيها معايير منظمة العمل الدولية. وقد زود نافتا المستثمرين "بمجموعة فريدة من الضمانات التي وُضعت لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة المصانع داخل تلك المنطقة... وعلاوة على ذلك، لم يتضمن جوهر الاتفاق أي حماية تحترم معايير العمل أو المعايير البيئية. وبالنتيجة، جعلت نافتا الميدان الاقتصادي ميداناً يحقق مصالح المستثمرين، ويضر بالعمال والبيئة^(١٩)". ويجري حالياً التفاوض على عدة اتفاقات استثمارية دولية، سراً في أغلب الأحيان، بينها شراكة المحيط الأطلسي للتجارة

(١٦) www.cepal.org/es/publicaciones/3839-proteccion-del-derecho-humano-al-agua-y-arbitrajes-de-inversion http://cap-net-esp.org/document/document/181/agua_y_saneamiento_tratados_de_proteccion_de_inversiones.pdf

(١٧) www.globalresearch.ca/the-free-trade-agreements-the-asia-europe-peoples-forum-call-to-action/5416888?print=1

(١٨) انظر www.hrw.org/news/1996/08/17/mexicos-maquiladoras-abuses-against-women-workers sdmaquila.blogspot.ch/2010/02/maquiladoras-101-english.html; and www.researchgate.net/publication/266820089. Human rights violations in the Maquiladora Industry

(١٩) Robert E. Scott, "The high price of 'free' trade: NAFTA's failure has cost the United States jobs across the nation", Briefing paper No. 147, Economic Policy Institute, 17 November 2003, available from www.epi.org/publication/briefingpapers_bp147

والاستثمار، واتفاق التجارة في الخدمات، وشراكة المحيط الهادئ، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة^(٢٠).

١٢- وأشار العديد من الباحثين والفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد إلى ما يؤدي إليه ذلك من مخاطر على الحكومة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويقول ستيجليتز ما يلي: "إن مثل هذه الاتفاقات تذهب إلى ما هو أبعد من التجارة، فتحكم الاستثمار والملكية الفكرية أيضاً، وتفرض تغييرات جوهرية على الأطر القانونية والقضائية والتنظيمية في البلدان المشاركة، ومن دون مدخلات أو مساءلة عبر مؤسسات ديمقراطية. ولعل الجزء الأكثر إثارة للاستياء - والأقل نزاهة، في مثل هذه الاتفاقات يتعلق بحماية المستثمر. فبطبيعة الحال، كان عدد المصادر ضعيفاً للغاية في العقود الأخيرة، والمستثمرون الذين يريدون حماية أنفسهم يمكنهم شراء تأمين من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، كما توفر حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات تأميناً مماثلاً. والمقصد الحقيقي من هذه الفقرات يتلخص في عرقلة القيود التنظيمية الصحية والبيئية والمتعلقة بالسلامة بل وحتى القواعد التنظيمية المالية"^(٢١). وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١٤ كذلك إلى ما يلي: "ربما كانت تدفقات رأس المال الأجنبي باتجاه الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية تدعم الاستثمار والتنوع الاقتصادي والنمو، أو تولّد انعدام استقرار اقتصادياً كلياً واختلالات خارجية وفترات من ازدهار الائتمان وانتكاسه. ولأسباب احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي وأسباب إنمائية، تحتاج الحكومات إلى حيز سياسي كافٍ لكي تتمكن من إدارة تدفقات رأس المال الأجنبي، والتأثير على حجمها وتكوينها، وتوجيهها نحو الاستخدامات المنتجة"^(٢٢). ويشير ذلك وبحق إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الرأسمالية الأخرى يمكن أن تخلق مشكلات في مجالات تتجاوز حقوق الإنسان.

١٣- ولاحظ المراقبون نواقص خطيرة من حيث الديمقراطية في اتفاقات الاستثمار الدولية وهيئات التحكيم التي تسوي المنازعات بين المستثمرين والدول وتساءلوا عن سبب استمرار دخول الدول في مفاوضات بالاستناد إلى دراسات متحيزة وتكهنت مفرطة في التفاؤل بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. ولا يقتصر الأمر على إخفاق الدول في كشف المعلومات المتعلقة

(٢٠) انظر www.mfat.govt.nz/Trade-and-Economic-Relations/2-Trade-Relationships-and-Agreements/RCEP/; deourlivesaway.wordpress.com/2015/06/11/press-statement-civil-society-raises-major-concerns-on-indias-engagement-with-the-massive-rcep-trade-deal/، وتقوم الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيضاً بالتفاوض على اتفاقات التجارة الحرة: انظر www.asean.org/images/2012/documents/Guiding%20Principles%20and%20Objectives%20for%20Negotiating%20the%20Regional%20Comprehensive%20Economic%20Partnership.pdf.

(٢١) www.project-syndicate.org/commentary/us-secret-corporate-takeover-by-joseph-e--stiglitz-2015-05

(٢٢) تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٤، الصفحة ١٤٥. يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2014_en.pdf. انظر أيضاً *UNCTAD World Investment Report 2015: Reforming the International Investment Regime*.

بالاتفاقات على نحو استباقي، بل يصل إلى حد استبعاد أصحاب مصلحة رئيسيين من طاولة المفاوضات، التي يشارك فيها بشكل أساسي محامو الشركات ومجموعات الضغط التابعة لها^(٢٣). بل إن ثمة محاولة للالتفاف على البرلمانات عن طريق "اللجوء إلى المسارات السريعة" في اعتماد هذه الاتفاقات ما يبين غياباً كبيراً لمراعاة الأصول الواجبة وبالتالي للمشروعية الديمقراطية.

١٤ - ولا يوجد نقص في التشخيصات الجيدة للتحدي. وتكمن المشكلة جزئياً في التزام بال لا يتوخى أي نظرة نقدية لفلسفة الأصولية السوقية. وكتب جوزيف مقالاً متبصراً قال فيه: "إن التجارة الحرة ليست غاية في حد ذاتها... فالحماس الذي يواصل المدافعون عن التجارة الحرة إبداءه في الترويج لقضيتهم مدهش"^(٢٤). ويلاحظ ستيجليتز عدم وجود أدلة تجريبية على أن تحرير التجارة زاد الناتج المحلي الإجمالي والعمالة زيادة كبيرة، رغم التأكيدات الجازمة في هذا الصدد، ورغم التكهّنات المتفائلة على نحو مدهش فيما يتعلق بالاتفاقات التي يُنظر فيها حالياً^(٢٥). ولأن قانون التجارة يؤثر على مجالات قانونية أخرى، يلاحظ جوزيف أن الرغبة في التأكد لا يمكن أن تشجع عزل القواعد التجارية عن الاعتبارات التي يُزعم أنها غير تجارية كحقوق الإنسان ومعايير العمل^(٢٦). وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية بشأن شراكة المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمار، يشكك كابدو بالافتراضات والتوقعات الحالية قائلاً: "تبين أن توقعات مختلف المؤسسات تستند إلى نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الذي ثبت عدم ملاءمته كأداة لتحليل السياسات التجارية... [ونحن] نقيّم آثار شراكة المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمار باستخدام نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية، الذي يتضمن افتراضات أكثر حساسية بشأن تكييف الاقتصاد الكلي، وديناميات العمالة، والتجارة العالمية. ونتوقع أن تؤدي شراكة المحيط الأطلسي للتجارة والاستثمار إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي والمداخيل الشخصية والعمالة. ونتوقع أيضاً زيادة في عدم الاستقرار المالي واستمراراً في الاتجاه التنافسي لحصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي"^(٢٧).

(٢٣) انظر www.washingtonpost.com/wp-srv/special/business/trade-advisory-committees/index.html.; big.assets.huffingtonpost.com/WarrenBrownTPPLetter.pdf; corporateeurope.org/pressreleases/2014/07/agribusiness-biggest-lobbyist-eu-us-trade-deal-new-research-reveals; www.publicintegrity.org/2005/07/07/5786/drug-lobby-second-none; www.citizen.org/documents/egregious-investor-state-attacks-case-studies.pdf; and www.opensecrets.org/lobby/methodology.php

(٢٤) Sarah Joseph, *Blame it on the WTO? A Human Rights Critique* (Oxford University Press, 2011), p. 288

(٢٥) Joseph Stiglitz and Andrew Charlton, *Fair Trade for All: How Trade can Promote Development* (Oxford University Press, 2005), p. 34

(٢٦) جوزيف (انظر الحاشية ٢٣ أعلاه)، الذي أحال إلى مقال فرانك غارسيا المعنون "The global market and human rights: trading away the human rights principle"، *Brooklyn Journal of International Law*, vol. 7 (1999), p. 51, Jeronim Capaldo, "The Trans-Atlantic Trade and Investment Partnership: European disintegration, unemployment and instability"، GDAE Working Paper No. 14-03, Global Development and Environment Institute at Tufts University، يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: http://ase.tufts.edu/gdae/policy_research/ttip_simulations.html

(٢٧) كابدو (انظر الحاشية أعلاه).

ثالثاً - تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: تحد للديمقراطية وسيادة القانون^(٢٨)

١٥ - يشكل عمل هيئات التحكيم التي تتصرف كما لو كانت فوق النظام الدولي لحقوق الإنسان، أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه إقامة نظام عالمي ديمقراطي ومنصف. وتشكل هيئات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من محكمين تابعين لشركات لطالما شكك في استقلاليتهم بسبب تضارب المصالح^(٢٩). والمحكمون التابعون للشركات، باعتراف الجميع، ليسوا حماة طبيعيين للمصلحة العامة، بل حماة لمصالح شركات الأعمال ولـ "صناعة" جديدة فضلت المستثمرين على عامة الناس، حسبما تبين من التجربة. فالنظام القائم لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول هو نظام منفصل تماماً، فهو ليس فقط خارج نظام المحاكم المحلية بل يعلوها ولا يتيح إمكانية الاستئناف. وهنا، يحضر في البال سؤال الشاعر جوفنال *quis custodiet ipsos custodes*؟ ("أي من يحرس الحراس؟"). فهل بوسع الديمقراطية أن تسمي نفسها ديمقراطية إذا ما سمحت بإنشاء نظم لتسوية المنازعات منفصلة وغير شفافة وغير خاضعة للمساءلة؟

١٦ - ويشكك المراقبون بمشروعية هيئات التحكيم التي تميز للمستثمر تقدم دعوى ضد الدولة لكنها لا تميز عكس ذلك^(٣٠). كما أن تفسيرات كلمات مثل "استثمار"، و"مصادرات"، وعبارات مثل "المعاملة العادلة والقائمة على المساواة" هي تفسيرات واسعة ويصعب التوفيق بينها وبين تفسير القواعد بموجب المادتين ٣١ و ٣٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وتبين التجربة أن المحكمين يفسرون اتفاقات الاستثمار الدولية دون الالتفات إلى موضوعي حقوق الإنسان والبيئة. فالإجراءات التي يعتمد عليها المحكمون غير شفافة ولا يُعرف حتى عدد قرارات التحكيم التي صدرت بالفعل، لأن أكثرها غير منشور. وقد بات من الجلي تمييز المحكمين القوي لشركات

(٢٨) للاطلاع على قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في قاعدة بيانات قضايا الاستثمار المتاحة للجمهور في إطار الفصول الخاصة بالاستثمار من اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية، والتي يمكن البحث فيها بحسب نوع السياسة التي يطعن فيها المستثمر (كالبيئة، على سبيل المثال)، لكنها غير محدثة منذ أيار/مايو ٢٠١٠، انظر www.iiapp.org/ وللإطلاع على قرارات التحكيم في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، انظر www.italaw.com و [www.italaw.com](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/investor-State%20dispute%20settlement.aspx) و [www.italaw.com](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/investor-State%20dispute%20settlement.aspx) أيضاً. انظر أيضاً www.baerbel-hoehn.de/fileadmin/media/MdB/baerbelhoehn_de/www_baerbelhoehn_de/investor-State%20dispute%20settlement_TAFTA_Bundestag.pdf و www.iisd.org/pdf/2011/int_investment_law_and_sd_key_cases_2010.pdf.

(٢٩) انظر Pia Eberhardt and Cecilia Olivet, *Profiting from Injustice: How Law Firms, Arbitrators and Financiers are Fuelling an Investment Arbitration Boom* (Corporate Europe Observatory, Brussels, 2012) يمكن الاطلاع عليه من www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/profitfrominjustice.pdf; acta.ffi.org/?p=2118; corporateeurope.org/sites/default/files/annex-2-still-not-loving-isds.pdf; corporateeurope.org/international-trade/2014/07/commission-isds-reform-plan-echo-chamber-business-views; www.bilaterals.org/?investor-to-state-dispute; www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/ita0221.pdf and www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/ita0221.pdf.

(٣٠) انظر John Hendy, "A threat to the sovereignty of courts and parliaments", *Graya*, No. 128 (2015), pp. 52-56.

الأعمال وشعورهم بأن المبادئ العامة للقانون لا تنطبق عليهم. وقد لاحظ الأونكتاد في تقرير له عام ٢٠١٢ أن "التفسير الواسع للغة المعاهدات التي تكتفي بالحد الأدنى قد يؤدي إلى عدم قابلية التنبؤ في تطبيق المعايير. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تفويض التدخل المشروع للدولة لغايات اقتصادية واجتماعية وبيئية وغايات إنمائية أخرى"^(٣١).

١٧- ويلاحظ المحكم الإسباني فيرنانديث - أرمستو ما يلي: "عندما استيقظ في الليل وأفكر بالتحكيم، تأخذني الدهشة دوماً لأن دولاً ذات سيادة وافقت أصلاً على التحكيم في مجال الاستثمار... إذ يُمنح ثلاثة أفراد سلطة مراجعة جميع إجراءات الحكومة وجميع قرارات المحاكم وجميع القوانين والنظم الصادرة عن البرلمان دون أي قيد أو إجراء من إجراءات الطعن"^(٣٢). والحقيقة أنه من المحير أن يُسمح للمحكّمين بتجاهل مبادئ أساسية كمبدأ احترام "الهامش التقديري" للدول، وتشريعات الدول، وحتى الأحكام القضائية الصادرة عن أعلى المحاكم المحلية. فطريق حماية المستثمر ذات الاتجاه الواحد لم تسهم في إرساء ثقافة التعاون بين المستثمرين والدول بل غدت اتجاهها شرساً نحو التقاضي وولدت "جموداً تنظيمياً" واضحاً. ويمكن إجراء التحكيم في واشنطن تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي لكن توجد درجة مقلقة من المفاضلة بين هيئات التحكيم إذ يمكن الاختيار بين محكمة لندن للتحكيم الدولي، وغرفة التجارة الدولية، وغرفة التجارة في استكهولم، ومركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وهناك عدد متزايد من قرارات التحكيم التي تغلب الفائدة على حقوق الإنسان^(٣٣). والكثير من قرارات التحكيم المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول سرية تماماً بحسب الأونكتاد والمعلومات المتوفرة تخص فقط حوالي ٦٠٨ قرارات تحكيم^(٣٤). ويحيل الخبير المستقل إلى التقرير الذي سيقدمه لاحقاً إلى الجمعية العامة ويبرز بضع قضايا لتوضيح ممارسات التقاضي وآثارها على حقوق الإنسان.

١٨- وفي عام ٢٠١٣، رفعت لون باين، وهي شركة مسجلة في الولايات المتحدة يقع مقرها في كلغاري دعوى ضد كندا لا تستند إلى القانون الكندي بل إلى الفصل ١١ من اتفاق نافتا، تطعن فيها بقرار كيبك إلغاء ممارسة التصديع الهيدرولي. ولم تمنح الشركة كندا الوقت لتقييم الدراسات العلمية التي تبين أن بعض المواد الكيميائية المستخدمة في عملية التصديع الهيدرولي هي مواد

(٣١) *Fair and Equitable Treatment* (United Nations publication, Sales No. E.11.II.D.15), p. 2

(٣٢) www.theguardian.com/commentisfree/2013/nov/04/us-trade-deal-full-frontal-assault-on-democracy

(٣٣) European Center for Constitutional and Human Rights, "Human rights inapplicable in international investment arbitration?", available from www.ecchr.de/worldbank/articles/human-rights-inapplicable-in-international-investment-arbitration.html

(٣٤) UNCTAD, *IIA Issues Note*, No. 1 (February 2015), available from unctad.org/en/PublicationsLibrary/webdiaepcb2015d1_en.pdf

مسرطنة وملوثات خطيرة للهواء وتبرر التدابير الوقائية^(٣٥). وتدعي شركة لون باين أن قرار الوقف هو قرار "نعسفي" و"نزوي"، وأنه يحرم الشركة من أرباحها.

١٩- وقدمت مؤسسة إيثيل، وهي مؤسسة في ولاية فيرجينيا لها فرع في كندا، شكوى تدعي فيها أن القانون الكندي الذي يحظر استيراد مادة MMT التي تضاف إلى البنزين يخرق الالتزامات المترتبة على كندا. وبدلاً من أن تدافع كندا عن قرارها، سحبت الحظر رغم ما يترتب على ذلك من مخاطر صحية^(٣٦).

٢٠- وفي قضية ميتال كلاد ضد المكسيك، ادّعت الشركة على المكسيك لرفضها السماح لها ببناء مكب للنفايات من شأنه أن يلوث إمدادات المياه المكسيكية ومنح المحكمون ميتال كلاد ١٦,٧٩ مليون دولار تعويضاً عما تكبدته من خسائر بسبب الحظر^(٣٧).

٢١- وفي عام ٢٠١٣، ادّعت شركة فيوليا عبر الوطنية الفرنسية على مصر بحجة خسارة أرباح كانت تتوقع جنيها، وذلك نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور في مصر. ويقدر المبلغ الذي تطالب به الشركة بحوالي ٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٣٨).

٢٢- أما شكوى شركة أغواس ديل توراني ضد جمهورية بوليفيا، فهي تتعلق بعقد خصخصة لإمدادات المياه في كوتشا بامبا وهو يشمل امتيازات مدتها ٤٠ عاماً، مع تدفقات نقدية سنوية مضمونة. وقد أيد البنك الدولي هذه الصفقة لأنه فرض الخصخصة كشرط لتقديم القرض. وكانت أغلبية أسهم شركة أغواس ملكاً لشركة بيشتل الأمريكية وشركة أنغوا الإسبانية المتعددة الجنسيات. وبعد تنفيذ العقد في عام ١٩٩٩، ارتفعت أسعار المياه ارتفاعاً حاداً. وعندما تظاهر الناس دفاعاً عن حقهم في إمدادات مياه ميسورة التكلفة، أعلنت الحكومة وقتئذ تطبيق الحكم العسكري وحاولت قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية. وبعد وفاة مراهق في السابعة عشرة من عمره، ألغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عقد الخصخصة وتقدمت شركة أغواس بشكوى تطالب فيها بتعويض قدره ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٣٩).

٢٣- وفي عام ٢٠٠٩، ادعى تكتل فانتفول على ألمانيا بموجب معاهدة ميثاق الطاقة مطالباً بتعويض قدره ١,٤ بليون يورو بسبب ما اتخذته ألمانيا من تدابير بيئية تقيد استخدام وتفريغ ماء

(٣٥) commonsensecanadian.ca/quebec-fracking-nafta-challenge-right-water-right-profit/

(٣٦) www.international.gc.ca/trade-agreements-accords-commerciaux/topics-domaines/dis-

diff/ethyl.aspx?lang=eng and www.citizen.org/documents/egregious-investor-state-attacks-case-studies.pdf

(٣٧) www.citizen.org/documents/NAFTAReport_Final.pdf and solidarity-us.org/node/977. See also www.baerbel-

hoehn.de/fileadmin/media/MdB/baerbelhoehn_de/www_baerbelhoehn_de/ISDS_TAFTA_Bundestag.pdf an

d.www.oecd.org/daf/inv/internationalinvestmentagreements/40077817.pdf

(٣٨) www.elstel.org/ISDS.html.en; infojustice.org/archives/34113

(٣٩) www.citizen.org/cmep/article_redirect.cfm?ID=9208, documents.foodandwaterwatch.org/doc/ICSID_web.pdf

and www.elstel.org/ISDS.html.en

التبريد في نهر إلبا. ولم يتم التوصل إلى تسوية إلا بعد موافقة ألمانيا على خفض معاييرها البيئية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النهر والحياة البرية^(٤٠). وعقب كارثة فوكوشيميا، طالب الجمهور الألماني بإغلاق المحطات النووية وقررت حكومة ألمانيا التحلي تدريجياً عن الطاقة النووية. ويسعى تكتل فاتنفول حالياً للحصول على تعويض قدره ٤ بلايين دولار^(٤١).

٢٤- ومن أكثر قرارات التحكيم فظاعة بين القرارات التي أصدرها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار قضية شكوى رفعتها شركة أكسيدنتال بتروليوم ضد إكوادور تتعلق بإغلاق موقع لإنتاج النفط في الأمازون وهي قضية انتهت بإصدار قرار تحكيم يقضي بدفع مبلغ ١,٧٦ بليون دولار لشركة أكسيدنتال بتروليوم (٢,٤ بليون دولار إذا ما أضيفت إليها الفوائد)، وهي شركة أتمتها إكوادور بارتكاب العديد من المخالفات في مجال حقوق الإنسان وتدمير البيئة^(٤٢).

٢٥- وفي قضية فيليب موريس (سويسرا) ضد أوروغواي (٢٠١٠)، تقدمت الشركة المتعددة الجنسيات بشكوى ضد أوروغواي بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية بين سويسرا وأوروغواي مدعية أن تشريعات أوروغواي لمكافحة التدخين قلصت قيمة استثماراتها، دون أي اعتبار لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ^(٤٣). وقدمت منظمة الصحة العالمية عرضاً موجزاً بصفتها صديقة للمحكمة.

٢٦- وفي عام ٢٠٠٩، غرمت محكمة إكوادورية شركة شيفرون لما تسببت به أنشطتها من أضرار بيئية. ورفضت شيفرون دفع الغرامة ولجأت إلى الأونسيتال للمطالبة بتعويض عما خسرت من أرباح^(٤٤). ولا تزال القضية عالقة.

(٤٠) www.italaw.com/cases/documents/1655. Nathalie Bernasconi, "Background paper on *Vattenfall v. Germany*",

.IISD; Rechtsanwälte Günther (2012) Briefing Note. The Coal-fired Power Plant Hamburg-Moorburg

www.fr-online.de/energie/atomausstieg-vattenfall-fordert-milliarden,1473634,21169258.html Power Shift (2012) (٤١)

Der deutsche Atomausstieg auf dem Prüfstand eines internationalen Investitionsschiedsgerichts? Hintergründe zum neuen Streitfall Vattenfall gegen Deutschland. www.iisd.org/pdf/2012/powershift_forum_briefing_vattenfall.pdf

(٤٢) من أسوأ جوانب هذه القضية أن إكوادور كان لها الحق بموجب القانون الإكوادوري في إلغاء رخصة شركة أكسيدنتال بتروليوم بموجب القانون الإكوادوري وبموجب العقد ومع ذلك غرمت هيئة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إكوادور، www.citizen.org/documents/oxy-v-ecuador-memo.pdf.

(٤٣) www.iisd.org/itn/2011/07/12/philip-morris-v-uruguay-will-investor-state-arbitration-send-restrictions-on-tobacco-marketing-up-in-smoke/

(٤٤) www.italaw.com/cases/257. See also truth-out.org/news/item/23788, fpif.org/nafta-20-model-corporate-rule/, and content.time.com/time/world/article/0,8599,2053075,00.html

٢٧- وعندما تقدمت فيليب موريس بشكوى ضد أستراليا^(٤٥) عام ٢٠١١ تطعن فيها بالتدابير الأسترالية للحد من استهلاك التبغ، ذكرت الحكومة أنها ترفض الأحكام الصادرة في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول "التي تمنح شركات الأعمال الأجنبية حقوقاً قانونية أكبر من الحقوق المتاحة لشركات الأعمال المحلية. ولم ولن تقبل الحكومة الأحكام التي تحد من قدرتها على وضع تحذيرات صحية على منتجات التبغ أو فرض التغليف العادي لها، أو من قدرتها على الاستمرار في نظام الاستحقاقات الصيدلانية. ... وإذا كانت شركات الأعمال الأسترالية قلقة إزاء المخاطر السيادية في البلدان التي تعد من الشركاء التجاريين لأستراليا، فإنه سيتعين عليها إجراء تقييماتها الخاصة عما إذا كانت تريد الالتزام بالاستثمار في تلك البلدان"^(٤٦).

٢٨- وقد بدأت الحكومات والبرلمانيون تدريجياً بالتصدي لما تتخذه الشركات من إجراءات تنال من أسس سيادة الدولة. ففي البرلمان الأوروبي، أثبتت قضية الابتزاز الذي تمارسه الشركات فيما يتعلق بالمناقشة الخاصة بـ "شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي" ودُفع، بالاستناد إلى قضيتي فاتنغول وفيلوبا، بأن الشركات المتعددة الجنسيات تستغل قواعد حماية المستثمرين لتحقيق أهدافها، ما يزيد على دافعي الضرائب تكلفة الدفاع عن السياسات والقواعد العمومية. وتبين ورقة مفاهيمية للمفوضية الأوروبية بعنوان "الاستثمار في شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي وما وراءها - الطريق نحو الإصلاح"^(٤٧)، التحسينات الممكنة في أنماط التجارة الحرة بما يضمن الحيز السياسي للدولة. وبينت التجربة أن التنظيم الذاتي غير كاف^(٤٨)، على الرغم من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي ينبغي أن تصبح ملزمة بموجب معاهدة. وفي هذا السياق، لا بد من التشديد على أن إمكانية أن تكون قرارات التحكيم لصالح الدولة وضد المستثمر لا تزيل الخطر ولا تضيء المشروعية على نموذج تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، لأن مجرد التهديد باللجوء إلى هذا التحكيم شكل رادعاً حتى للدول المتقدمة ككندا ومنعها من اعتماد تشريعات اجتماعية. والدول النامية أكثر عرضة لهذا التهديد^(٤٩)، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للدفاع عن نفسها في مواجهة الشركات الكبيرة عبر الوطنية.

(٤٥) www.italaw.com/cases/851 and www.iisd.org/itn/2011/07/12/philip-morris-v-uruguay-will-investor-state-arbitration-send-restrictions-on-tobacco-marketing-up-in-smoke/

(٤٦) www.acci.asn.au/getattachment/b9d3cfae-fc0c-4c2a-a3df-3f58228daf6d/Gillard-Government-Trade-Policy-Statement.aspx. وقد تنظر الحكومة الأسترالية الحالية في تسوية هذه المنازعة مع المستثمر على أساس كل معاهدة على حدة.

(٤٧) trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2015/may/tradoc_153408.PDF. انظر أيضاً الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٥: إصلاح حوكمة الاستثمار الدولي، الذي يقدم قائمة بالإجراءات اللازمة لإصلاح نظام الاستثمار. *IIA Issues Note*, May 2015

(٤٨) ccsi.columbia.edu/files/2012/11/FDI-Perspectives-eBook-v2-Nov-2012.pdf

(٤٩) Guatemala, www.theguardian.com/business/2015/jun/10/obscure-legal-system-lets-corporations-sue-states-ttip-icsid

- ٢٩- وينتهك المستثمرون الحقوق بشكل سافر لدرجة يمكن معها أن نصل إلى يوم تلجأ فيه الشركات الصناعية العسكرية الكبرى إلى هذا النوع من تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عندما يقرر بلد ما خفض أو وقف إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية لأنها تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، بما يحرم مصانع الأسلحة مما كانت تتوقعه من أرباح.
- ٣٠- ولا يتعلق الأمر فقط بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في المستقبل بل بضرورة مراجعة وتنقيح معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة القائمة، وهي معاهدات واتفاقات لم يكن القصد منها يوماً أن تتحول إلى قيود للدول. وإذا كان نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تحولاً إلى مؤسسات تمارس الإكراه الاقتصادي، فإنه لا بد من تفكيكهما وإعادة تشكيلهما على نحو يتماشى مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

رابعاً- الإطار المعياري

- ٣١- رغم أن معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة تشكل جزءاً من جدول الأعمال الدولي منذ عقود، فإن ثمة نقصاً في الاهتمام بآثارها على حقوق الإنسان. ويبدو أن البحث المستميت عن الأرباح الممكنة والتكهنات المفرطة في التفاؤل التي تعد بنمو في الناتج المحلي الإجمالي وبخلق الكثير من فرص العمل أمر مغر للغاية لبعض الحكومات، ما يؤدي إلى إهمال اعتبارات حقوق الإنسان وتقويض وظائف الدولة.
- ٣٢- وتعد مبادئ القانون العام (المادة ٣٨(١)(ج)) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) من مصادر القانون التي تقر بها محكمة العدل الدولية والتي يُستشهد بها في جميع النظم القانونية الوطنية والدولية. ومن تلك المبادئ الأساسية مبدأ حسن النية الذي أُدرج في القوانين المدنية والدساتير في العديد من الدول، وهو يعني وجوب توحي الاتساق في القانون وألا يُستخدم على نحو غير أخلاقي لتدمير الحقوق. ويكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا المبدأ في المادة ٣٠ وتجسده المادة ٥ من العهدين الدوليين. ومن المبادئ العامة الأخرى ذات الصلة بمبادئ التناسب، وإمكانية التنبؤ، وشرط بقاء الشيء على حاله، ومبدأ الأيدي النظيفة، ومبدأ "ما بُني على باطل فهو باطل" وحظر انتهاك الحقوق والمكائد وحظر المعاهدات والعقود المخالفة للأخلاق الحميدة.
- ٣٣- وقد كرست معظم الدول في دساتيرها وتشريعاتها مفهوم النظام العام. فالحكومة التي تقوض قدرتها على الدفاع عن مصالح الأشخاص الذين يعيشون تحت ولايتها القضائية وعلى حماية هذه المصالح تكون قد تخلت عن سبب وجودها وفقدت مشروعيتها الديمقراطية.

٣٤- وتشكل المجموعة الواسعة من معاهدات وبروتوكولات وإعلانات حقوق الإنسان القائمة إطاراً دستورياً لا بد من مراعاته كلما أبرمت الدولة اتفاقات مع دول أخرى و/أو جهات فاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية والشركات عبر الوطنية. ويجب أن يُعامل نظام حقوق الإنسان، بما في ذلك المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، واتفاقات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ذات الصلة بوصفها أعلى من غيرها من الاتفاقات، بما في ذلك معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة. ويجب أن تخضع المحاكم الوطنية والدولية وهيئات التحكيم لهذا النظام.

٣٥- ومن بين الحقوق التي يتوجب على الدول ضمانها الحقوق في الحياة، والأمن الشخصي، والمشاركة في الشؤون العامة والشؤون الداخلية، والحركة، والصحة، والتعليم، والعمل، والضمان الاجتماعي. وهذه الالتزامات مكرسة في جملة نصوص بينها المواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٧ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٦- ويجب أن تمثل عملية وضع معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة والتفاوض بشأنها واعتمادها لمقتضيات المادة ٢٥ (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أجل ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ويؤدي ذلك إلى التزام استباقي من جانب الحكومات بالكشف عن المعلومات اللازمة وتيسير مشاركة الجمهور. والوصول إلى المعلومات شرط أساسي لممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والقيمة المضافة للتشاور والمشاركة هي بناء توافق في الآراء يقلص احتمال التقاضي المكلف. وتقع على كاهل البرلمانات مسؤولية كبيرة تتمثل في إجراء دراسة متأنية لمعاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، وضمان إجراء تقييمات لآثارها على حقوق الإنسان والبيئة.

٣٧- وتؤدي المفاوضات التجارية التي تُجرى في السر (رغم أنها ليست أمراً يتعلق بالأمن الوطني!) والتي تستثني أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى انتهاكات واضحة للمادتين ١٩ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٥٠). وكما أوضح الخبير المستقل في التقرير الذي قدمه إلى المجلس في عام ٢٠١٣، لا يملك الممثلون المنتخبون ديمقراطياً تفويضاً مطلقاً من ناخبهم بل عليهم أن يتشاوروا مع ناخبهم وأن يتصرفوا وفقاً لرغبات هؤلاء الناخبين^(٥١). فالديمقراطية

(٥٠) تحذر المادة ١ من مبادئ ولسون الأربعة عشر أصلاً من المعاهدات السرية. وتقضي المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة بنشر المعاهدات. وحتى عندما يُنشر جزء من معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، فإنها لا تكتسب مشروعية ديمقراطية ما لم يتمكن الجمهور من المشاركة في التفاوض بشأنها واعتمادها. وأوضح بعض المراقبين خوفهم من أن أحد أسباب مراقبة المواطنين في جميع أنحاء العالم هو محاولة توقع الزمان والمكان المحتملين للحركات الديمقراطية بغية وأدها في مهدها. ولذلك تنص المادتان ١٤ و ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حماية الحق في الخصوصية وحظر المراقبة دون إذن قضائي.

(٥١) A/HRC/24/38، الفقرات ١٥-٢٤. انظر أيضاً إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة ٨.

ليست أمراً يُمارس بين الحين والآخر بل يستوجب حواراً متواصلًا بين الممثلين وناخبهم. فلولا الويكيليكس^(٥٢) التي نشرت عدة فصول من اتفاقات التجارة الحرة التي كانت قيد المناقشة، لما كانت المناقشة العامة الضرورية قد بدأت أصلاً.

٣٨- وأصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليقات العامة التالية ذات الصلة: التعليق رقم ١٢ المتعلق بالحق في غذاء كاف (المادة ١١)، الفقرتان ١٩ و ٣٦ ("يتعين على الدول الأطراف أن تكفل إيلاء الاعتبار الواجب للحق في غذاء كاف في الاتفاقات الدولية حيثما تكون له صلة بالموضوع، وأن تنظر في صياغة مزيد من الصكوك القانونية الدولية لتحقيق هذا الغرض")، والتعليق رقم ١٤ المتعلق بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢)، الفقرة ٣٩ ("وفيما يتصل بإبرام اتفاقات دولية أخرى، ينبغي للدول الأطراف اتخاذ الخطوات التي تكفل ألا تؤثر هذا الصكوك تأثيراً سلبياً على الحق في الصحة")، والفقرة ٤١ التي تمنع فرض أنواع الحظر أو العقوبات على الأدوية والمعدات الطبية؛ والتعليق رقم ١٥ المتعلق بالحق في الماء (المادتان ١١ و ١٢)، الفقرات ٣١ و ٣٥-٣٦ ("يتعين على الدول الأطراف أن تكفل إيلاء الاهتمام اللازم للحق في الماء في الاتفاقات الدولية وأن تنظر، لتحقيق ذلك، في وضع مزيد من الصكوك القانونية. وفيما يتعلق بإبرام اتفاقات دولية وإقليمية أخرى، يتعين على الدول الأطراف أن تتخذ الخطوات لضمان ألا تؤثر هذه الصكوك بصورة سلبية على الحق في الماء")؛ والتعليق رقم ١٨ المتعلق بالحق في العمل (المادة ٦) والتعليق رقم ١٩ المتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)^(٥٣).

٣٩- وقد زاد تعزيز هذه الالتزامات باتفاقيات منظمة العمل الدولية ١٤ و ٢٩ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٧ و ٩٥ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١٣٨ و ١٦٩ و ١٨٢. ومن بين الصكوك ذات الصلة أيضاً اتفاقيات منظمة الصحة العالمية وغيرها من المعاهدات الدولية بما في ذلك اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٠- وتسمو بالضرورة معاهدات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على غيرها من المعاهدات. وكما قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الحكم الذي أصدرته عام ١٩٨٩ في قضية سورينغ ضد المملكة المتحدة، فإن

(٥٢) مقابلة شخصية مع جوليان أسانج في بعثة إكوادور في لندن في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ wikileaks.org/tpp/ www.pressrelease.html, wikileaks.org/tpp-investment/press.html, wikileaks.org/tisa/press.html and www.theguardian.com/media/2015/jun/03/wikileaks-documents-trade-in-services-agreement

(٥٣) tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11 (٥٣)

الالتزامات بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أسمى من الالتزامات بموجب معاهدات تسليم المجرمين ومعاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة.

خامساً- الإصلاح النظامي

٤١- تتطلب المشاكل الاستثنائية حلولاً جريئة. ويمكن التخلص من التشنجات التي تتسبب بها التسويات غير الديمقراطية للمنازعات بين المستثمرين والدول عن طريق مراجعة عملية تسوية المنازعات هذه أو إلغاؤها. فإذا كان بإمكان الدول أن تعتمد تدابير استثنائية لمساعدة المصارف المقصّرة، فإن بإمكانها من باب أولى أن تعتمد تدابير لحماية رفاه السكان. وقد تكون الإجراءات الحمائية التي تتخذها الدولة التي تعرّض اقتصادها أو زراعتها لخطر الانهيار بسبب الآثار غير المتوقعة أحياناً لمعاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة أمراً مبرراً بموجب مبدأ الظروف القاهرة.

٤٢- وينبغي تحديد مدى صلاحية معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة بحسب امتثالها لقواعد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ويمكن، على سبيل المثال، اعتبار معاهدة ما لاغية إذا تبين أنها تنتهك دستور الدولة انتهاكاً واضحاً، وإذا كانت هناك أخطاء تتعلق بواقعة أو حالة اعتقدت هذه الدولة بوجودها عند عقد المعاهدة وكانت سبباً أساسياً في رضاها الالتزام بها (المادة ٤٨)، أو في حالة تدليس دولة متفاوضة أخرى (المادة ٤٩)، أو في حالة الإفساد المباشر أو غير المباشر (المادة ٥٠) أو الإكراه (المادتان ٥١ و ٥٢) أو تعارض المعاهدة مع قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي (المادة ٥٣). كما يمكن إلغاء المعاهدة أو إيقاف العمل بها عملاً بمذهب الإخلال المادي (المادة ٦٠)، أو ظهور حالة تجعل التنفيذ مستحيلًا (المادة ٦١) أو التغيير الجوهرية في الظروف (المادة ٦٢). وعادة ما تتضمن المعاهدات أحكاماً تتعلق بنقضها أو الانسحاب منها. وفي غياب هذه الأحكام، يمكن أن يكون هذا الحق مفهوماً ضمناً من طبيعة المعاهدة (المادة ٥٦). وكلما أدت معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة إلى انتهاكات في حقوق الإنسان، وجب تعديلها أو وقف العمل بها. وتبين المادة ٦٥ وما يليها هذا الإجراء.

٤٣- وفي مقال بارز في مجلة *American Journal of International Law*، بيّن فيردروس المعاهدات يمكن اعتبارها مخالفة للأخلاق الحميدة: "أمام هذه المشكلة تعطي قرارات محاكم البلدان المتحضرة جواباً لا أيس فيه. إذ يبيّن تحليل هذه القرارات أن هذه المعاهدات يُنظر إليها في كل مكان بوصفها مخالفة للأخلاق الحميدة، وأنها تُقيد حرية أحد الأطراف المتعاقدة بإفراط أو بطريقة غير لائقة أو يُعرّض حقوقه الأكثر أهمية للخطر. ويبيّن ذلك والنماذج المماثلة أن قانون الدول المتحضرة يبدأ بفكرة تدعو إلى إرساء نظام قضائي يضمن التعايش العقلاني والأخلاقي للأفراد. ومن هنا، يجب اعتبار جميع قواعد المعاهدات غير المتماشية مع هدف جميع القوانين

الوضعية - وهو هدف مفترض ضمناً - لاغية^(٥٤). وعملاً بنظرية قابلية التجزئة، يمكن شطب أحكام المعاهدات المخالفة للأخلاق الحميدة دون التخلي عن المعاهدة بأكملها.

٤٤ - وينبغي لأي حكم تصدره محكمة عن مدى مشروعية معاهدة أو عقد ما أن ينظر في مدى دستورية تلك المعاهدة أو العقد. وبالتالي فإن السؤال هو ما إذا كان بإمكان الدولة أن تتخلى، بموجب أي تفسير معقول لدستور البلد، عن وظيفتها الوجودية المتمثلة في سن قوانين من أجل المصلحة العامة. وفي معظم الولايات القضائية، ترى المحاكم أن الدولة لا يمكنها التخلي عن هذه الوظيفة. وعلاوة على ذلك، هناك عتبة أخلاقية دنيا يجب توفرها في كل عقد أو معاهدة. وتكون المعاهدة مخالفة للأخلاق الحميدة إذا منعت الدولة المتحضرة من القيام بمهامها المعترف بها عالمياً وهي: (أ) الحفاظ على النظام العام؛ (ب) الدفاع عن الدولة بوجه الهجمات الخارجية؛ (ج) توفير الرعاية الجسدية والنفسية للأشخاص الخاضعين لولايتها والموجودين داخل أراضيها؛ (د) وتوفير أشكال الحماية لمواطنيها في الخارج^(٥٥).

٤٥ - وثمة أحكام دستورية وتشريعية في الكثير من الدول تتعلق بحسن النية وعدم مشروعية الإثراء غير المشروع. وعلاوة على ذلك، لا ينحصر الأمر فقط في القانون المكتوب، بل يتعداه إلى المبادئ الأوسع للعدالة الطبيعية الواردة من قبل في مسرحية أنتيغون لسوفوكليس، التي أكدت القوانين غير المكتوبة للبشرية، ومبدأ سمو القانون الأخلاقي الذي يحظر الاستغلال الجائر للضعيف، وهو استغلال يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار الاقتصادي الجديد أو الإمبريالية الجديدة. وتتضمن الكثير من الدساتير أحكاماً تتعلق بانتهاك الحقوق وهي أحكام تجد تطبيقاً إلى التطبيق عندما تتدخل شركة عبر وطنية في الأمور الخاصة بحماية الحكومة للعمالة والصحة والبيئة والنظام الاجتماعي.

٤٦ - وقد يميل المستثمرون إلى الاحتجاج بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين (المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات)، وهو نوع من الإيجابية أقرب إلى عقلية "رطل اللحم" التي وصفها شكسبير في مسرحيته "تاجر البندقية" وفيها أن المقرض شاييلوك يصر بعناد على إدراج بند محدد في أحد عقود الإقراض ينص على أخذ رطل من لحم جسد المقرض وهو التاجر المفلس أنطونيو، فلا شك أن شاييلوك كان له الحق في استرداد ماله، لكن طلب رطل من اللحم من صدر أنطونيو يعني أنه يحاول قتله. ويقرر شكسبير الدفاع عن الحق المنافس لأنطونيو. وعلى سبيل القياس،

Alfred Verdross, "Forbidden Treaties in International Law", *American Journal of International Law*, Vol. 31, (٥٤) No. 4 (1937), pp. 571 et seq. Verdross, "Les principes du droit et la jurisprudence internationale", *Recueil des Cours de l'Académie de Droit International*, La Haye, (1935), pp. 195-249. Robert Kolb, *The International Court of Justice*, Oxford, 2013, p. 81. Irmgard Marboe and August Reinisch, "Contracts between States and foreign private law persons" in *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*, vol. II, pp. 758-766. Oxford, 2012. felj.org/sites/default/files/elj/Energy%20Journals/Vol17_No1_1996_article_international.pdf

law.wustl.edu/SBA/upperlevel/International%20Law/IntLaw-Mutharika2.pdf (٥٥)

يمكن القول إن شركة نفط تلوث المياه وتتسبب بأضرار بيئية كبيرة لا يمكنها المطالبة بضمناً أرباحها وبإلغاء مرسوم رسمي يمنع تخريب البيئة. فهذا المرء الشرعوي يلامس الإجرام ويعتبر لاغياً بموجب المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٧- وقد يكون القانون الجنائي الدولي وسوابق نورمبرغ^(٥٦) ملائمين أيضاً لدراسة معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، إذا تورطت الشركات عبر الوطنية وجماعات الضغط التابعة لها في أنشطة مخالفة لقانون العقوبات. وقد يكون من الملائم البحث في ما إذا كان من الممكن تطبيق مفهوم "التأمر" لارتكاب أعمال مخالفة للأخلاق الحميدة (أو "مفهوم العمل الإجرامي المشترك" على نحو ما استُخدم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) على طريقة وضع اتفاقات الاستثمار الدولية والتفاوض بشأنها في إطار من السرية. فهل ارتكبت دولٌ أو منظمات عبر وطنية ذنب "التأمر"؟ فالأعمال التي ينطوي عليها هذا التأمر قد تشمل التعاون في إعطاء معلومات خاطئة، وإصدار تكهنات خاطئة تتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي ونمو العمالة؛ وإشراك مراكز البحوث المتخصصة، أو الخبراء الاقتصاديين أو الجامعات أو المؤسسات في إعداد "تقارير غائبة"؛ والتواطؤ مع تكتلات إعلامية لضمان إبراز الجانب "المشرق" فقط من معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، والتغاضي عن المسائل الخلافية أو حصرها في الحد الأدنى. وتستحق مسألة المسؤولية الإجرامية للشركات عن إبادة البيئة الطبيعية^(٥٧) وغيرها من الجرائم تحليلاً معمقاً في تقرير مقبل^(٥٨).

٤٨- وينبغي أن تنظر المحاكم أيضاً، لدى استعراضها صلاحية المعاهدات، في الحجج المنصرفة، (في إطار قواعد القانون الدولي) وخارج إطار القانون الدولي (تطبيق قواعد العدالة أو قاعدة "تغليب المضمون على الشكل" بدلاً من قواعد القانون الدولي). وبالفعل، تمتلك كل محكمة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، سلطة طبيعية تحولها اتخاذ قراراتها بالاستناد إلى ما هو عادل (وصحيح)، لأن الإنصاف جزء متأصل من أي اتفاق. فكل طرف يدخل في اتفاق ما يحاول الحصول على أفضل الشروط، وعندما تدخل البلدان في معاهدات استثمار واتفاقات تجارة حرة ثنائية، فإنها تتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل

Nazi entrepreneurs were held criminally responsible for the consequences of some of their business activities. (٥٦) www.roberthjackson.org/the-man/speeches-articles/speeches/speeches-related-to-robert-h-jackson/the-influence-of-the-nuremberg-trial-on-international-criminal-law/. Telford Taylor, *The Anatomy of the Nuremberg Trials: A Personal Memoir*, New York, 1992. The principle applies also in the context of more recent human rights violations. Horacio Verbitsky, Juan Pablo Bohoslavsky (eds.), *Cuentas Pendientes. Los cómplices de la dictadura*, Siglo veintiuno, 2013

Polly Higgins, *Eradicating Ecocide: Laws and Governance to Prevent the Destruction of our Planet*, London, (٥٧) 2010.

Harmen van der Wilt, "Corporate criminal responsibility for international crimes", *Chinese Journal of International Law*, vol. 12 (Issue 1), pp. 43-77 (٥٨).

وتعزيز التنمية. ولا يتخيل أي منها أن تتضمن الاتفاقات أحكاماً أشبه بـ "حصان طروادة" كتضمينها التزامات لا يمكن التكهّن بنتائجها تتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول و"بنوداً تبقى سارية بعد انتهاء أجل النفاذ"، كما لا يتخيل أحد، حتى في أحلامه، أن بإمكان المحكمين أن يفسروا مفاهيم مثل "نزع الملكية" بأنها تشمل تدابير تتعلق بالضرائب أو الميزانية أو تدابير احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، أو تدابير اجتماعية أو بيئية أو صحية يحتمل أن تقلص أرباح المستثمرين. ولو فُسر هذا الخطر بوضوح لما كانت أية دولة وافقت على تلك الاتفاقات. وبالتالي فإن عدم الكشف عن المخاطر بشكل كافٍ، كتقديم بيانات كاذبة وتكهّنات مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالنمو، يجعل الموافقة غير مستنيرة. وتوفر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الأسس اللازمة للتعديل أو الإلغاء.

٤٩- ومن الناحية الموضوعية، لا يمكن لهيئات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تعفي شركات الاستثمار من مسؤولياتها المتمثلة في التعويض عن الضرر الذي تسبب به، فلا يمكن لمبدأ "الملوث يدفع" أن يُزاد ادعاء مفاده أن دفع الغرامات هو بمثابة "نزع للملكية". فهكذا ادعاء ترفضه أي محكمة مستقلة بوصفه تافهاً ومخالفاً للنظام العام.

٥٠- وعملاً بهذا التحليل، فإن نقض اتفاقات الاستثمار الدولية ليس مشروعاً فحسب بل هو قانوني ويجب النظر إلى "بنوده التي تبقى سارية بعد انتهاء أجل النفاذ" على أنها باطلة ولاغية عندما يكون الهدف منها إدامة نظام ينتهك حقوق الإنسان.

سادساً- التوقعات

٥١- "لا يوجد طريق سريع أو ممدد لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة؛ لكن العقود الثلاثة الماضية قد أثبتت أن من المستبعد تحقيق ذلك باتباع نهج واحد للسياسة الاقتصادية صالح للجميع يفسح مساحة متزايدة الاتساع لطموحات الشركات العالمية في تحقيق الربح ولقوى السوق. وينبغي للبلدان في نهاية المطاف أن تعتمد على جهودها الذاتية في تعبئة الموارد الإنتاجية وخصوصاً لرفع مستويات استثمارها المحلي (العام والخاص على حد سواء)، ورأس المال البشري والدراية التكنولوجية. غير أنه لتحقيق ذلك، تحتاج هذه البلدان إلى أوسع هامش ممكن للتحرك لاكتشاف السياسات المفيدة في ظروفها الخاصة، وإلى عدم التعرض لتقليص الحيز المتاح لسياساتها تقليصاً مستمراً"^(٥٩).

٥٢- وعملاً بالمادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الدول أن تضمن نظاماً اجتماعياً ودولياً يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً

(٥٩) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٤.

تماماً". ويتعزز ذلك في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٣- واعتماد عشر معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان وعدد كبير من القرارات والإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، والاتفاقيات ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، وظهور منظومة من المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان قادرة على إصدار أحكام ملزمة، وإعلان برنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، والأهداف الإنمائية للألفية - كل هذه الصكوك التي اعتمدت على مدى عدة عقود بيّنت أن القانون العرفي الدولي لحقوق الإنسان قد نشأ، وأبرزت الاعتقاد بالزامية الممارسة وضرورتها وتوافق الآراء الدولي على أسبقية حقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، ينبغي للعملة والاستثمار المحدد الأهداف أن يهيئ بيئة ملائمة للإعمال التام لحقوق الإنسان من خلال الوظائف التنظيمية للدولة. وللأسف، تسطو اتفاقات الاستثمار الدولية على وظائف الدولة كما لو كان الحقوق الوحيدة هي الحق في التجارة والحق في الاستثمار.

٥٤- وفي مجال الملكية الفكرية، ثمة توافق في الآراء على أنها تستحق الحماية لكن هذا الأمر يجب أن يحدث في ظل مراعاة حقوق الإنسان. فما توصلت إليه البشرية في القرن العشرين هو ثمرة آلاف السنين من حرية المعرفة أو التبادل الحر للأفكار والاختراعات. ومع أنه من العدل مكافأة الباحثين وإصدار براءات اختراع للاختراعات والأدوية الجديدة، يجب ألا تسهم الاحتكارات في مفاقمة أوجه عدم المساواة وينبغي أن تضع الحكومات قواعد تنظيمية تضمن المرونة وتمنع ممارسات "التجديد التلقائي". أما توفير إمكانية الحصول على أدوية ميسورة التكلفة فهو أمر أساسي لحماية الحق في الحياة، ورفض توفير أدوية ميسورة التكلفة يرقى إلى مستوى الفعل الإجرامي أو الحرمان من المساعدة الإنسانية^(٦٠) أو الامتناع عن مساعدة أشخاص في حالة خطر. وبعبارة أخرى، لا يمكن احتكار المعارف لتحقيق الربح، أو تخصيصها أو تحويلها إلى سلعة، بل يتعين بالأحرى تقاسمها في ظل التضامن الدولي. ويُعد تقاسم المعارف دون فرض رسوم، على نحو تقاسم المنظمة الأوروبية للبحوث النووية الشبكة العالمية من أفضل التقاليد الحضارية.

٥٥- ولا يمكن السماح بتحويل العملة إلى ناد عالمي كبير للقمار يتلاعب فيه المستثمرون بالنظام لضمان استمرارهم في الربح. ولا يمكن الوصول إلى نظام دولي ديمقراطي ومنصف إذا ما سُمح لـ "فندق العالم الجديد الشجاع" هذا أن يوقع الدول في الفخ فيسمح لها بالدخول لكنه لا يسمح لها أبداً بالمغادرة. وبما أنه تبين خداع الدعوة العاجلة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب على الحكومات أن تبتعد عن الأساطير السهلة وتطالب بأدلة تجريبية عن سبل إيجاد فرص العمل، وأن ترفض "السباق نحو القاع" في مجال حقوق الإنسان. ويمكن للدول، إذا ما أحسنت النية، أن تعدل اتفاقات الاستثمار الدولية لصالحها.

(٦٠) www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/57jq32.htm

٥٦- وتعمل الشركات عبر الوطنية في أقاليم الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، الذي يمكن اعتباره دستوراً للعالم يتضمن أغراضاً ومبادئ عظيمة لتحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف. لذا لا يجوز للشركات عبر الوطنية أن تخلق نظاماً قانونياً جديداً يتجاوز ميثاق الأمم المتحدة، كما لا يحق لها أن تكون فوق القانون وفوق المبادئ العامة للقانون ومدونات السلوك الأساسية. فالشركات عبر الوطنية لا توجد في فراغ بل هي ملزمة بالنظام الدولي لحقوق الإنسان. وحتى تأثيرها الأكثر قيمة على مجتمعات اليوم - أي خلق فرص العمل - لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت قوانين تضمن حسن سير معاملات السوق، والإسناد الواضح لحقوق الملكية والاعتماد على محاكم فعالة. وهي تعمل في سياق المساءلة وآليات الضبط التي استغرق وضعها قروناً ولا يمكن إلغاؤها. وأينما سُجلت الشركات عبر الوطنية أو نفذت عملياتها، فإن الدول الأصلية والمضيفة لهذه الشركات تتحمل مسؤولية تنظيمها لمنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

٥٧- فالدولة التي تفشل في ضمان حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون تحت ولايتها القضائية هي دولة فاشلة، حتى لو أوفت بجميع التزاماتها المالية. وللحيلولة دون الوصول إلى واقع مرير لا يتيح للدولة أن توفر حماية فعلية لحقوق الإنسان، ويمكّن الشركات عبر الوطنية من فرض سياسات عامة، يجب على الدول أن تعيد تأكيد سيادتها بطريقة تتماشى مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة، خصوصاً مع المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب عليها أن تنقح الاتفاقات التي تتعارض مع حقوق الإنسان وأن تلغي هذه الاتفاقات عند اللزوم.

٥٨- وبما أن المخاطرة هي جوهر الرأسمالية والاستثمار، فإن على الدول أن تؤكد وجوب أن يقبل المستثمرون بالخطر وأن يخضعوا للتشريعات الوطنية على نحو يتماشى مع مبدأ كالفو^(٦١)، الذي يؤكد ضرورة أن يتمتع البلد المضيف للاستثمار باختصاص البت في منازعات الاستثمار الدولية. وقد اعتمد هذا المبدأ في دساتير العديد من دول أمريكا اللاتينية وهو جدير بأن يكون نموذجاً لاتفاقات الاستثمار الدولية. ولا يجوز أن تدعي الشركات عبر الوطنية أن التدابير الحكومية لحماية البيئة والصحة ومعايير النظافة تؤدي إلى مخاطر لا يمكن التنبؤ بها.

٥٩- وقد يكون تعديل اتفاق استثماري دولي أو إلغاؤه مهمة معقدة لكنها أقل تعقيداً من معالجة مسألة نزاع مسلح على سبيل المثال. وقد اضطر العالم إلى تعديل قواعده الاقتصادية مرات ومرات خدمةً لقضية كرامة الإنسان. فقد حُظرت تجارة الرقيق المربحة، وألغيت العبودية والاستعمار اللذين استُعيض عنهما بنماذج اقتصادية أخرى. وظلت العبودية لقرون النموذج الاقتصادي ذا المشروعية الضمنية بحكم الواقع؛ وكان الاستعمار هو النظام الدولي الفعلي. لكن هذه الممارسات

(٦١) Patrick Juillard, "Calvo Doctrine/Calvo Clause", Max Planck Encyclopaedia of Public International Law, vol. I, pp. 1086-1093, Oxford, 2012. D. R. Shea, The Calvo Clause: A Problem of inter-American and International Law and Diplomacy, Minneapolis, 1955. C. K. Darymple, "Politics and foreign direct investment: the multilateral investment guarantee agency and the Calvo Clause", Cornell International Law Review, vol. 29, pp. 161-189

يُنظر إليها اليوم بوصفها جرائم ضد الإنسانية. وقد أدت عمليات التحكيم في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى اضطراب في النظام الدولي، لكن لا يمكن لهذه العمليات أن تبرز ميثاق الأمم المتحدة. وكما جرى التحلي عن النماذج الاقتصادية الأخرى، سيكون هناك اعتراف، في نهاية المطاف، بأن تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول تجربة تبت خطؤها، لأنها انطوت على سعي إلى قرصنة الدستورية ما أدى إلى تراجع حقوق الإنسان. ويؤدي عدم تعديل أو إلغاء معاهدات الاستثمار واتفاقات التجارة الحرة الثنائية إلى نتائج أكثر خطورة من القبول الحكيم بضرورة تنقيحها.

٦٠- وعلى سبيل الخلاصة، قد يكون من الملائم التأكيد من جديد أنه على الرغم من أن وجود اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار مبرر، فإن الدور الرئيسي للدولة هو العمل من أجل المصلحة العامة. وهناك فرص كبيرة أمام الشركات والمستثمرين لتحقيق أرباح مشروعة والدخول في "شراكات" فعلية مع الدول بدلاً من العلاقات غير المتكافئة معها. وينبغي أن تكون القاعدة الأساسية هي: (أ) إعطاء الشركات ما هو حق لها - بيئة تتنافس فيها بطريقة شرعية؛ (ب) استرجاع الدول لما تملكه في الأساس ولما هو من حقوقها الثابتة - السيادة والحيز السياسي؛ (ج) إعطاء البرلمان ما للبرلمان - القدرة على النظر في جميع جوانب المعاهدات بعيداً عن أي سرية أو مسارات سريعة غير ديمقراطية؛ (د) إعطاء الشعوب ما للشعوب: أي حقها في المشاركة العامة ومراعاة الأصول الواجبة والديمقراطية.

سابعاً - خطة العمل

٦١- بعد سبعين عاماً من دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ، لا بد من إعادة تأكيد أغراضه ومبادئه التي تعلقو، وفقاً للمادة ١٠٣، على غيره من المعاهدات. ومع مراعاة إمكانية إنشاء نظام دولي ديمقراطي ومنصف على نحو تدريجي من خلال تضافر جهود الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، يقدم الخبر المستقل خطة العمل الأولية هذه مع توصيات وقائية وتصحيحية.

٦٢- توصيات إلى الدول:

(أ) يجب أن تحرص الدول على أن تكون جميع اتفاقات التجارة والاستثمار - القائمة والمقبلة - تعبيراً عن الإرادة الديمقراطية للسكان المعنيين. ويجب ألا تكون المفاوضات على المشاريع الحالية للاتفاقات سرية أو "يُعتمد فيها المسار السريع"، بل، على العكس من ذلك، يجب إشراك الجمهور فيها على أساس إجراء تقييمات مستقلة لآثارها على حقوق الإنسان والصحة والبيئة؛

(ب) ينبغي أن تحرص الدول على إشراك البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم في عملية وضع اتفاقات التجارة والاستثمار والتفاوض بشأنها واعتمادها وتطبيقها؛

(ج) يجب أن تضمن الدول إقرار اتفاقات التجارة والاستثمار بأولوية حقوق الإنسان وأن تبين أن لالتزامات حقوق الإنسان الأولوية في حالة وجود تضارب. ويجب أن تحافظ الدول على التزامها في مواجهة الكافة بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان واحترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية؛

(د) يجب أن تبذل الدول العناية الواجبة لتقليل خطر انتهاك حقوق الإنسان إلى الحد الأدنى من خلال اعتماد وتنفيذ معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة ودرء خطر الاضطرار إلى تعويض المستثمرين الأجانب عند اعتماد ما يلزم من تدابير أو سياسات ضريبية أو مالية أو هادفة إلى تسوية الديون تُصمم لمواجهة الظروف المتغيرة كالأزمات المالية أو الاستنتاجات العلمية الجديدة أو تنقذ استجابة لمطالبة الجمهور بقوانين ذات تطبيق عام؛

(هـ) يجب على الدول التي تبرم اتفاقات استثمار دولية الحرص على الاتفاق أيضاً على آلية تنظيمية مستقلة كمكتب أمين المظالم. ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقات أحكاماً تنص على إجراء تقييمات سابقة ولاحقة بشأن تأثيرها على حقوق الإنسان والبيئة؛

(و) لا يجوز أن تخل الدول بالتزامها ضمان حقوق الإنسان عن طريق قبول اتفاقات لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول تتيح للمستثمرين الطعن في قانون العمل أو التشريعات البيئية أو القوانين الصحية في الدولة المعنية؛

(ز) يجب أن تحرص الدول على ألا تقوض اتفاقات الاستثمار الدولية قدرتها على تنفيذ السياسات الصناعية وسياسات الاقتصاد الكلي اللازمة للتنمية، وهو هدف أساسي للقانون "الدستوري" للأمم المتحدة، وأن تتخذ خطوات فورية لتتقيد معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة ذات الآثار السلبية على حقوق الإنسان. وينبغي أن تبحث الدول في مدى امتثال معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة لداياتها وأن تنقح أو تلغي تلك الاتفاقات عملاً باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عندما تتضارب مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

(ح) ينبغي أن تحتفظ الحكومات بسيطرتها على الخدمات الأساسية لتضمن الشفافية والمساءلة الديمقراطيةين. ويجب أن تترافق أية خصخصة مع ضمانات فعلية لحقوق الإنسان؛

(ط) ينبغي أن تنص جميع اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة على أن عدم تسوية المنازعات عن طريق نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بل عن طريق المحاكم الوطنية أو

عن طريق محكمة استثمار دولية خاصة، تلتزم صراحة بالاعتراف بأولوية حقوق الإنسان والمصلحة العامة والسيادة الوطنية؛

(ي) ينبغي أن تتخذ الدول تدابير لضمان تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان وجعلها ملزمة قانوناً في النظام القانوني المحلي؛

(ك) ينبغي أن ترصد الدول احترام الشركات عبر الوطنية العاملة في أراضيها للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأن تجعل هذه المبادئ ملزمة قانوناً في النظام القانوني المحلي؛

(ل) ينبغي أن تعقد الدول شركات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقات التجارة الحرة على التمتع بحقوق الإنسان وأن توفر بيئة تمكينية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

(م) يجب على الدول أن تنزع أثر آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وأثر قرارات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تنتهك حقوق الإنسان كما يجب عليها أن تتضامن مع الدول الساعية إلى تعديل أو إلغاء معاهدات الاستثمار الثنائية أو اتفاقات التجارة الحرة أو اتفاقات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وأن تنزع أثر قرارات التحكيم وتتخذ تدابير حيال المستثمرين والشركات عبر الوطنية الذين ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ن) ينبغي للدول التي تقع ضحية قرارات التحكيم المخالفة للأخلاق الحميدة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أن تضع تدابير مشتركة للتصدي وأن تنفق على رفض التنفيذ وأن تعقد اجتماعاً ذا أثر مباشر للدول الأطراف يهدف إلى تعديل أو إلغاء اتفاقات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأن تنقح اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها أو تلغيها عندما تؤدي تلك القرارات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان؛

(س) ينبغي للدول أن تضمن معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة أحكاماً خاصة عن المسؤولية القانونية للشركات عبر الوطنية والمستثمرين تنص على دفع تعويضات عن الأضرار البيئية والصحية وغيرها وأن تعزز أحكام القانون الجنائي المحلي بحيث تتناول المسؤولية الجنائية الشخصية للمستثمرين والمدراء التنفيذيين للشركات عن الضرر البيئي أو عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولهذا الغاية، ينبغي أن تضع الدول آلية مراقبة لتقييم مدى امتثال المستثمرين لحقوق الإنسان؛

(ع) ينبغي أن تحتج الدول بالمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة وأن تطلب إلى الجمعية العامة إحالة المسائل القانونية ذات الصلة إلى محكمة العدل الدولية كي تصدر بشأنها فتاوى.

٦٣ - التوصيات إلى البرلمانات:

(أ) يجب على البرلمانين التشاور مع ناخبهم، وإبلاغهم على نحو استباقي، واستطلاع رأي جميع قطاعات السكان، خصوصاً الفئات المعرضة للتضرر من اتفاقات الاستثمار الدولية، آخذين في الحسبان أن البرلمانات في الديمقراطيات التمثيلية هي الأمانة على إرادة الشعب. فمعاهدات المسار السريع تتنافى مع العملية الديمقراطية وتؤدي إلى معاهدات غير مشروعة؛

(ب) يجب على البرلمانات أن تحرص على تضمين اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً عامة عن مراجعتها وتعديلها دورياً، فضلاً عن الأحكام الخاصة بإلغائها أو سحبها أو تعليقها وعلى عدم تضمينها "بنوداً (غير معقولة) تبقى سارية بعد انتهاء أجل النفاذ"؛

(ج) يجب على البرلمانات أن تحرص على أن تنهض معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة بسياسات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والصرف الصحي والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وأن تقرر المسائل المتعلقة بشؤون الميزانية والضرائب المحلية؛

(د) ينبغي أن يقاوم البرلمانون الدعوات العاجلة التي تطلقها جماعات الضغط من أجل استقدام الشركات عبر الوطنية وهي جماعات تطلق توقعات مفرطة في التفاؤل تتعلق بالنمو والتنمية. ويجب أن يطالب البرلمانون بدراسات اقتصادية مستقلة وتقييمات مستقلة لآثار عمل تلك الشركات على حقوق الإنسان؛

(هـ) ينبغي أن يقاوم البرلمانون محاولات خصخصة الخدمات الحكومية الأساسية، بما في ذلك توفير المياه المأمونة والصرف الصحي؛

(و) ينبغي أن تتناول البرلمانات والمجالس البرلمانية الإقليمية مخاطر معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة على حقوق الإنسان، وأن تتطرق في هذا الإطار إلى سبل إلغاء و/أو تعديل هذه المعاهدات والاتفاقات وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

٦٤ - التوصيات إلى الشركات عبر الوطنية والمستثمرين: يجب على الشركات عبر الوطنية أن تقبل اعتماد الحكومات لتدابير تهدف إلى الأعمال التدريجي للحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تُدخل ذلك في حساب تكاليف أعمالها التجارية. ويجب عليها أن تمتنع عن التدخل في وظيفة الدولة المتمثلة في وضع تشريعات تراعي المصلحة العامة لدى تنفيذ الالتزامات التعاهدية بحقوق الإنسان.

٦٥ - التوصيات إلى المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات والمؤسسات الدينية:

(أ) ينبغي لمنظمات المجتمع المدني والجامعات أن تعيد النظر في مذاهب الأصولية السوقية وأن تختبر بالتجريب ما إذا كانت اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة تعزز حقوق الإنسان أو تعيقها؛

(ب) ينبغي أن يطالب الأفراد والجماعات بحقهم الديمقراطي في المشاركة في صنع القرار عندما يتعلق الأمر بوضع السياسات الحكومية الميزانية والضريرية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية. وينبغي أن يطالبوا بإيلاء الأولوية لحقوق الإنسان على امتيازات المستثمرين وأن يدافعوا عن العقد الاجتماعي على أن يُيَسَّن ذلك في مؤشر يتناول رضا الجمهور ويتألف من مؤشرات مادية وغير مادية؛

(ج) ينبغي أن يطالب الأفراد والجماعات باستعراض دوري لمدى نجاح اتفاقات الاستثمار الدولية أو غيرها من الاتفاقات. وعندما تتعارض المعاهدات مع حقوق الإنسان، يجب تنقيحها أو تعديلها أو إلغاؤها؛

(د) ينبغي أن يطالب الأفراد ممثلهم المنتخبين بالشفافية وبالخضوع للمساءلة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بوضع اتفاقات التجارة والاستثمار والتفاوض بشأنها واعتمادها وتطبيقها؛

(هـ) ينبغي أن يشرك الأفراد والجماعات المحاكم الوطنية في تحديد مدى دستورية معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة وفي تحديد بارامترات الاتفاقات الممكنة في المستقبل؛

(و) ينبغي أن يؤكد الأفراد والجماعات حقوقهم عن طريق الاحتجاج باختصاص المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، ومطالبتها بالتحقيق في انتهاكات الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق اتفاقات الاستثمار الدولية وقرارات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومطالبتها بفضح تلك الانتهاكات؛

(ز) ينبغي أن تدرج كليات الحقوق الأخلاقيات في مناهجها وأن تدرّس محامي ومحكمي المستقبل أن واجبهم هو خدمة المجتمع والمحافظة على القانون نصاً وروحاً. فلا يجوز أن يساعدوا أو يساندوا أي نظام يُتوقع أن يؤدي إلى تآكل معايير حقوق الإنسان والمعايير البيئية. وينبغي أن ينظر الطلاب إلى قانون الاستثمار بوصفه جزءاً من إطار قانوني يشمل حقوق الإنسان. فالقانون ليس لعبة والهدف منه ليس "الربح" بل خدمة العدالة، والإيجابية في القانون يجب أن تشمل حقوق الإنسان. ولا ينبغي لأحد أن يسعى إلى الاستفادة من الظلم؛

(ح) ينبغي أن توحد المؤسسات الدينية جهودها لتقييم مدى امتثال معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة لقانون ومعايير حقوق الإنسان، كما ينبغي أن تعزز عند اللزوم سبل تعديل أو إلغاء المعاهدات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان؛

(ط) ينبغي أن تنصح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الدول بعدم إبرام معاهدات استثمار ثنائية واتفاقات تجارة حرة لا تضمن سيادة الدولة والحيز التنظيمي. وينبغي أن تسدي تلك المؤسسات المشورة للدول حول كيفية تعديل أو إلغاء المعاهدات التي تعيق أعمال حقوق الإنسان.

٦٦- التوصيات إلى مجلس حقوق الإنسان:

(أ) ينبغي أن يخصص المنتدى الجديد المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون إحدى دوراته لآثار معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة على حقوق الإنسان. إذ يستطيع هذا المنتدى أن يضع خطة عمل لمعالجة المشكلات القائمة وأن يوصي بحلول قابلة للتنفيذ، بينها التحلي التدريجي عن نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إما بالعودة إلى المحاكم الوطنية أو باستبدال هذا النظام بمحكمة استثمار دولية تنسم بالاستقلالية والشفافية وتكون مؤلفة من قضاة دائمين يلتزمون بنظام أساسي يعطي الأولوية لحقوق الإنسان ولا يسمح بالاختصاص الأحادي الاتجاه، بحيث تتمكن الدول أيضاً وليس المستثمرون فقط من اتخاذ صفة المدعي؛

(ب) ينبغي أن يلجأ مجلس حقوق الإنسان، بشكل تلقائي، إلى إجراء الاستعراض الدوري الشامل لبحث في آثار معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة على التمتع بحقوق الإنسان؛

(ج) ينبغي أن ينظر المجلس في تكليف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإجراء مشاورات عالمية عبر شبكة الإنترنت حول مسألة الآثار السلبية لاتفاقات التجارة الحرة والاستثمار على التمتع بحقوق الإنسان، وذلك بهدف الحصول على إسهامات في مشروع المساءلة والانتصاف وأن يخصص أموال إضافية لإجراء هذه المشاورات؛

(د) ينبغي أن ينظر المجلس في إحالة هذه المسائل إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأن يدرس إمكانية طلب الانتصاف الجذري لمنع انتهاك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٦٧- توصيات إلى وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية:

(أ) ينبغي أن ينظر الأونكتاد في عقد مؤتمر لاستكشاف إمكانية تنقيح أو إلغاء معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة القائمة التي تتضمن أحكاماً تعارض مع واجب الدولة المتمثل في وضع تشريعات لحماية حقوق الإنسان وتنفيذ السياسات الاقتصادية

ووضع قواعد تنظيمية تراعي المصلحة العامة. وينبغي أن ينهض هذا المؤتمر بـ "قائمة الإجراءات" و"خريطة الطريق" اللتين وضعهما الأونكتاد من أجل الإصلاح؛

(ب) ينبغي أن يقدم الأونكتاد والمفوضية السامية لحقوق الإنسان خدمات استشارية ومساعدة تقنية حول كيفية إبطال الأثر السلبي لمعاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة على حقوق الإنسان وكيفية التعويض على الضحايا؛

(ج) ينبغي أن تضع جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية اتفاقات الاستثمار الدولية على جداول أعمالها وأن تقدم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول التي تنظر في إبرام هكذا اتفاقات حرصاً على حماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والحد الأدنى للأجور ومعايير العمل المحسنة، والحق في المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل. وينبغي أن تقدم موجزات بصفتها صديقة للمحكمة أثناء جلسات التحكيم الخاصة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بما فيها جلسات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وينبغي أن تستخدم صلاحياتها بموجب المادة ٩٦(٢) من ميثاق الأمم المتحدة لتطلب فتاوى مناسبة من محكمة العدل الدولية؛

(د) ينبغي أن تدرج منظمة التجارة العالمية حقوق الإنسان في بيان مهمتها وأن تحرص على أن تعزز آلياتها لتسوية المنازعات حقوق الإنسان؛

(هـ) ينبغي أن تعمم الأونسيترال^(٦٢)، بوصفها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال قانون التجارة الدولية، مراعاة حقوق الإنسان في أنشطتها وأن تعزز، على وجه الخصوص، قواعدها الخاصة بالشفافية وأن تحرص على أن تراعي قرارات التحكيم، بشكل تلقائي، الالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تمتنع عن تقويض حقوق الإنسان والحيز السياسي الوطني وتدابير حماية البيئة. ويجب أن تُثقل عمليات التحكيم من منظومة القانون الخاص إلى إطار القانون العام الذي يدافع عن المصالح العامة.

ثامناً - إضافة

٦٨- يعرب الخبر المستقل عن امتنانه لأن تعزيز الاعتراف بالولاية يفضي إلى تعزيز إسهام الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويرحب بالتواصل مع أصحاب المصلحة من جميع المجالات ذات الصلة ويتطلع إلى التواصل معهم في إطار تقرير السنة المقبلة.

(٦٢) - www.uncitral.org/, www.uncitral.org/pdf/english/texts/arbitration/rules-on-transparency/Rules-on-Transparency-E.pdf

٦٩ - وختاماً، يود الخبير المستقل أن يجدد عبارات التقدير لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتفانين جداً والذين يتمتعون بالكفاءة، ويطلب إلى الجمعية العامة أن تخصص المزيد من الموارد للمفوضية.

Annex

[English only]

Selected Activities

Participation at side-events during the 27th, 28th and 29th sessions of the HR Council and side-events during UPR sessions.

- 9 October 2014: Keynote speaker at the Erskine Childers lecture on the right to peace, London.
- 23–24 October: Participation in two panels of the International Law Association, on international governance and geo-engineering, and on new Special Procedures mandates, New York.
- 6–9 December: Conference on the humanitarian impact of nuclear weapons, Vienna.
- 13 December: “Parliaments and the United Nations”, United Nations Association, Bern.
- 27 January 2015: bilateral consultation with trade experts at South Centre, Geneva.
- 10 February: Panel discussion, “Combating Violence and Discrimination against Women, Carter Center, Atlanta.
- 11–12 February: Conference on Democracy and democratic elections, including bilateral meeting with President Carter, Atlanta.
- 19 March: Symposium on Unilateral Sanctions, Legal Policy and Business Challenges, London Centre of International Law Practice, London.
- 20–21 April: Consultation convened by the Independent Expert on human rights and international solidarity, Geneva
- 20–24 April: Participation in the open-ended inter-governmental working group on the right to peace.
- 27 April: Video message to Women’s International League for Peace and Freedom (WILPF)’s Conference on Peace, The Hague.
- 28 April: Bilateral consultations with trade experts at IPU, Geneva.
- 4 May: Bilateral consultations with trade experts at ILO and WHO
- 5 May: Expert consultation on free trade and investment agreements, Geneva (see Appendix 2).
- 19 May: Conference on unilateral economic sanctions, Institute of Democracy and Cooperation, Paris.
- 8–12 June: Annual meeting of Special Procedures mandate holders, Geneva.

Questionnaire of the Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order

(1) In your views, do free trade and investment agreements promote or obstruct an international order that is more democratic and equitable? Can you provide positive or negative examples of the effects of free trade and investment agreements on human rights, including labour standards, prohibition of child labour, minimum wage levels, vacation and pension entitlements, gender equality etc.?

- (2) How do States ensure that the genuine will of the people is respected when free trade and investment agreements are elaborated, negotiated, ratified and implemented?
- (3) How do States ensure that the distribution of benefits and wealth derived from free trade and investment agreements is proportional to all its parties, as well as third-parties that may also be impacted? In particular what fiscal measures are in place to ensure that profits are legitimately taxed and to prevent the use of tax havens or tax avoidance schemes.
- (4) To what extent can affected groups be identified and consulted in order to mitigate potential adverse effects of these agreements on their human rights? To what extent are all stakeholders consulted, including labour unions, syndicates, environmental protection organizations, health professionals, ombudsmen?
- (5) How can Parliaments ensure transparency and accountability in the process of elaboration, negotiation, ratification and implementation of trade and investment agreements to ensure that human rights are respected, protected and fulfilled?
- (6) What recommendations could be provided as guiding principles to strengthen disclosure of information to enable meaningful participation in the decision-making process in relation to these agreements?
- (7) Have opinion polling and referenda been used before the adoption of past trade and investment agreements, and how could these mechanisms be effectively employed in current negotiations?
- (8) To the extent that globalization impacts all States, whether parties of free trade and investment agreements or not, how can the democratic participation of all States in global decision-making processes be advanced?
- (9) To what extent do free trade agreements or investment agreements compromise the sovereignty of States over domestic policy decisions on the protection of public health, the environment, promotion of local industries and agriculture? Are there human rights clauses or provision for exceptions to ensure the respect of human rights?
- (10) What jurisdiction is competent to judge alleged breaches of a free trade or investment agreement? What are the appeal possibilities? What kind of sanctions can be imposed?
- (11) In States parties to free trade and investment agreements, what recourses and remedies are available to States, corporations, groups and individuals, including indigenous peoples, in case human rights are violated?

Concept Note of the Consultation on the impact of free trade and investment agreements on an equitable and democratic international order, 5 May 2015

1. Background

1. The mandate of the Independent Expert was created by Human Rights Council resolution 18/6 in September 2011. Subsequent resolutions 21/9, 25/15 and 27/9 have complemented the mandate's terms of reference. The first, and current, mandate holder, Mr. Alfred de Zayas, was appointed effective 1 May 2012. To date, the Independent Expert has presented three substantive reports to the Human Rights Council and three reports to the General Assembly on various issues falling within his mandate including on fostering full, equitable and effective participation in conduct of public affairs; the adverse impacts of military expenditures on a democratic international order; the right of self-determination, as well as initiatives and mechanisms promoting the right to peace, international cooperation, and enhanced participation of States and civil society in global decision-making.

2. In resolution A/HRC/RES/25/15, the Human Rights Council calls upon Members states “to fulfil their commitment ... to maximize the benefits of globalization through, inter alia, the strengthening and enhancement of international cooperation to increase equality of opportunities for trade, economic growth and sustainable development...”, reiterating “... that only through broad and sustained efforts to create a shared future based upon our common humanity and all its diversity can globalization be made fully inclusive and equitable.”

3. In recent years, globalization has fostered trade as well as cultural and human exchange, which ultimately has benefitted economic growth. Globalization has provided opportunities for improved standards of living and poverty reduction, but it has also caused unemployment in some sectors, dismantled local industries and triggered population movements and migration. Moreover, the increasing influence of trade in global, regional and bilateral relations between States has in many instances led to growing inequalities both between States and within States. While globalization has allowed for the empowerment of individuals and communities in various domains, the increased rapidity of trade liberalization today, especially in terms of financial flows and corporations’ influential capacity, renders it pertinent to examine the continuing effects of trade and investment agreements on a democratic and equitable international order.

4. Accordingly, the Independent Expert intends to examine the impact of free trade and investment agreements on a democratic and equitable international order in his upcoming reports to the Human Rights Council and to the General Assembly.

5. As part of the process of elaborating these reports, the Independent Expert is convening a one-day expert consultation on 5 May 2015 in Geneva, Switzerland.

2. Objectives

6. The consultation intends to:

(i) Seek the views of experts on the impact of free trade and investment agreements on the protection and promotion of human rights and the promotion of a democratic and equitable international order;

(ii) Explore ways in which globalization in trade-related areas could advance, rather than hinder, the realization of an international order that is more democratic and more equitable;

(iii) Gather suggestions for concrete and pragmatic recommendations for his reports to the Human Rights Council and General Assembly.

3. Expected outcome

7. The expected outcome of this meeting is to provide inputs and suggestions to inform the Independent Expert’s 2015 reports to the Human Rights Council and the General Assembly. Participants are encouraged to put forward possible recommendations for inclusion in these reports. Written submission before or after the consultation are welcome.

4. Thematic focus

8. The meeting is expected to address the following issues:

Public participation

9. The level of proactive information provided by governments and transnational enterprises and financiers in the process of elaboration, negotiation and adoption of free trade and investment agreements and the opportunity of the public to meaningfully participate in the process are often not compliant with article 25 of the ICCPR. The rapid adoption of these agreements in parliaments with little consultation or participation, often influenced by lobbyists, prevents the electorate from voting on issues that affect them directly.

10. For this reason it is imperative to examine the role of Parliaments in monitoring the elaboration, negotiation and adoption of these agreements, their responsibility to legislate for the public interest notwithstanding FTAs, their power of modification and/or termination of FTA agreements that conflict with the proper exercise of State competences in protecting the environment, health and labour standards. The role of Parliaments in regulating the activities of transnational enterprises, especially in areas of environmental protection and health standards will also be discussed.

5. Impact on human rights

11. Existing and proposed free trade and investment agreements have far-reaching effects on human rights. International agreements impact the rights to employment and labour, the right to health, the right to food, and the right to a safe, clean, healthy and sustainable environment. The normative framework to be examined will include the United Nations Charter, the two human rights covenants, the conventions on the rights of the child, the convention on migrant workers, the ILO Conventions on labour standards, WHO Conventions including the Framework Convention on Tobacco Control, and soft law resolutions and declarations including the 1998 ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, the Guidelines on Business and Human Rights and the Declaration on the Right to Development.

12. A review of human rights concerns that have arisen in the past on the basis of the experience with free trade and investment agreements, especially concerning States' obligation to adopt measures to progressively advance economic, social and cultural rights will notably be discussed. The "chilling effect" of the threat of costly Investor State Dispute Settlements (ISDS) arbitrations, which may deter States in adopting social legislation, will also be explored. The question arises whether transnational corporations can ever be allowed to hinder the competence of States to legislate in the public interest, and whether States can waive their competences without negating the ontological nature of the sovereign State as understood in the UN Charter.

13. Participants will examine the pertinence of human rights impact assessments in the process of elaboration of free trade and investment agreements, as well as the usefulness of subsequent or follow-up human rights impact assessment.

6. Reviewing the primacy of human rights treaty obligations over Free Trade and Investment Agreements

14. During the consultation, participants will be able to express their views on the primacy of the UN Charter and in particular its human rights provisions over other treaties (Cf. Art. 103 of the UN Charter). The discussion should also address experiences with the use of exception clauses or clauses that allow States to legislate in the public interest without fearing financial consequences before ISDS Tribunals. To the extent that free trade and investment agreements hinder the State's function of legislating in the public interest and result in violations of human rights treaties including ICCPR, ICESCR, ILO and WHO Conventions, they may be considered *contra bonos mores* and as such null and void pursuant to article 53 of the Vienna Convention on the Law of Treaties (CVLT). Customary international law on these issues should be revisited, including general principles of law (Art. 38 ICJ statute) including good faith (Art. 26 Vienna Convention on the Law of Treaties) and the concept of abuse of rights contained in the legislation of many countries.

15. A review of the establishment of ISDS Tribunals and issues of conflict of interests and a review of the jurisprudence of ISDS arbitrations, including the possibilities of challenging arbitration awards will be discussed. In particular, the possibility and modalities of refusing implementation of arbitration awards and the consequence of such refusal will be explored, as well as the experience made by States in suing transnational corporations for environmental damage (the polluter pays principles) and endangering public health. In this context participants should consider whether the establishment of parallel systems of dispute settlement are compatible with the State's obligation to ensure that suits at law are examined by independent

tribunals. Separate and unaccountable dispute settlement mechanisms seem to be contrary to the rule of law, in particular to article 14(1) ICCPR.

7. Pragmatic recommendations to make globalization work for human rights

16. Global challenges include privatization, the role of the World Bank and its International Center for Settlement of Investment Disputes, the WTO and the IMF, foreign debt management, default, unilateral sanctions, extraterritorial application of laws, etc.

17. Participants will discuss general issues about the impact of globalisation on human rights, including the ideas of taxation of transnational enterprises and phasing-out of tax havens and formulate recommendations thereon.

18. Among possible recommendations are the modification or termination of free trade and investment agreements that have led to violations of human rights. Participants consider the grounds for denunciation, invalidity, suspension, modification or termination of treaties laid down in the VCLT, including error (art. 48), fraud (art. 49), corruption (art. 50), coercion (arts. 51 and 52), conflict with peremptory norms (art. 53), implied right of denunciation or withdrawal (art. 56), breach (art. 60), supervening impossibility of performance (art. 61), fundamental change of circumstances (art. 62), emergence of a new *jus cogens* norm (art. 64), and the procedure to follow (arts. 65 et seq.)

19. Participants may also consider the feasibility for the General Assembly or some other body such as the ILO or WHO to request advisory opinions from the International Court of Justice on the primacy of human rights over FTAs and on available mechanisms to provide redress to victims.

Guiding Principles on business and human rights: Implementing the United Nations ‘Protect, Respect and Remedy’ Framework – excerpts

20. The Human Rights Council endorsed the Guiding Principles in its resolution 17/4 of 16 June 2011.

Guiding principle 9

States should maintain adequate domestic policy space to meet their human rights obligations when pursuing business-related policy objectives with other States or business enterprises, for instance through investment treaties or contracts.

Commentary

Economic agreements concluded by States, either with other States or with business enterprises — such as bilateral investment treaties, free trade agreements or contracts for investment projects — create economic opportunities for States. But they can also affect the domestic policy space of Governments. For example, the terms of international investment agreements may constrain States from fully implementing new human rights legislation, or put them at risk of binding international arbitration if they do so. Therefore, States should ensure that they retain adequate policy and regulatory ability to protect human rights under the terms of such agreements, while providing the necessary investor protection.

Guiding principle 25

As part of their duty to protect against business-related human rights abuse, States must take appropriate steps to ensure, through judicial, administrative, legislative or other appropriate means, that when such abuses occur within their territory and/or jurisdiction those affected have access to effective remedy.

Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises, A/HRC/29/28 – excerpts

Transparency in investment arbitration

21. A significant opportunity for increasing transparency in the area of investor-State arbitration has arisen from work of the Working Group on Arbitration and Conciliation of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). The UNCITRAL Working Group started working on transparency in 2010, with a mandate that stressed the importance of ensuring transparency in investor-State dispute settlements (A/6317, para. 314). In a written submission in support of that mandate, a Member State observed that the lack of transparency in investor-State arbitration was contrary to the fundamental principles of good governance and human rights upon which the United Nations is founded (see A/CN.9/662, para. 20). That work has culminated in two major texts: (a) the rules on transparency in treaty-based investor-State arbitration, which came into effect on 1 April 2014; and (b) a convention on transparency⁶³ (the United Nations Convention on Transparency), which was finalized by the Commission in July 2014 and opened for signature on 17 March 2015. The Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises welcomes these new transparency rules.

22. Both the Guiding Principles and the UNCITRAL work on transparency back procedural and legal transparency and take a practical approach to achieving that aim. The new UNCITRAL rules on transparency seek to address a regular concern with investor-State dispute settlement cases – namely that their typically confidential and non-participatory nature does not allow for involvement by affected stakeholders, or for an adequate balance between the need for States to ensure that they retain adequate policy and regulatory ability to protect human rights and provide investor protection, as clarified in Guiding Principle 9. With the new UNCITRAL rules and the United Nations Convention on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration, States have a practical means to promote good governance and respect for human rights with a broader policy framework that is aligned with the Guiding Principles.⁶⁴

23. These rules, when they apply, provide a transparent procedural regime under which investment treaty arbitrations are conducted. They can be used in investor-State arbitrations initiated under UNCITRAL arbitration rules, as well as under other institutional arbitration rules or in ad hoc proceedings. States can now incorporate them into investment treaties concluded on or after 1 April 2014, but for the rules to apply to disputes arising under the more than 3,000 investment treaties concluded before that date, the States parties to a treaty, or disputing parties in an investor-State arbitration, would need to agree to apply the rules under that treaty or to that dispute. This highlights the importance of the Convention on Transparency, which provides an efficient, multilateral mechanism by which States can agree, subject to relevant reservations, to apply the rules to all arbitrations arising under their investment treaties concluded before 1 April 2014. The Working Group welcomes the rules and considers that an obvious step for States to remedy incoherence between current modes of investment with norms for good governance and human rights considerations, including those set out in the Guiding Principles, would be to sign and ratify the Convention.

24. The Working Group is pleased to have had the opportunity to engage with UNCITRAL, including at its forty-seventh session in July 2014, and to note that in the report of that session the Commission agreed that the UNCITRAL secretariat should monitor developments in the

⁶³ A/CN.9/812 and www.uncitral.org/pdf/english/texts/arbitration/transparency-convention/Transparency-Convention-e.pdf. The Working Group chairperson was invited to speak at the March 2015 signing ceremony.

⁶⁴ <http://blogs.lse.ac.uk/investment-and-human-rights/portfolio-items/transparency-in-investment-treaty-arbitration-and-the-un-guiding-principles-on-business-and-human-rights-the-new-uncitral-rules-and-convention-on-transparency/>.

area of business and human rights, in cooperation with relevant bodies within the United Nations and beyond and inform the Commission about developments of relevance to UNCITRAL work (see A/69/17, para. 204).

Guiding principles on human rights impact assessments of trade and investment agreements, A/HRC/19/59/Add.5 – excerpts

25. All States should prepare human rights impact assessments prior to the conclusion of trade and investment agreements.

26. States must ensure that the conclusion of any trade or investment agreement does not impose obligations inconsistent with their pre-existing international treaty obligations, including those to respect, protect and fulfil human rights.

27. Human rights impact assessments of trade and investment agreements should be prepared prior to the conclusion of the agreements and in time to influence the outcomes of the negotiations and, if necessary, should be completed by ex post impact assessments. Based on the results of the human rights impact assessment, a range of responses exist where an incompatibility is found, including but not limited to the following:

- (a) Termination of the agreement;
- (b) Amendment of the agreement;
- (c) Insertion of safeguards in the agreement;
- (d) Provision of compensation by third-State parties;
- (e) Adoption of mitigation measures.

28. Each State should define how to prepare human rights impact assessments of trade and investment agreements it intends to conclude or has entered into. The procedure, however, should be guided by a human rights-based approach, and its credibility and effectiveness depend on the fulfilment of the following minimum conditions:

- (a) Independence;
- (b) Transparency;
- (c) Inclusive participation;
- (d) Expertise and funding; and
- (e) Status.

29. While each State may decide on the methodology by which human rights impact assessments of trade and investment agreements will be prepared, a number of elements should be considered:

- (a) Making explicit reference to the normative content of human rights obligations;
- (b) Incorporating human rights indicators into the assessment; and
- (c) Ensuring that decisions on trade-offs are subject to adequate consultation (through a participatory, inclusive and transparent process), comport with the principles of equality and non-discrimination, and do not result in retrogression.

30. States should use human rights impact assessments, which aid in identifying both the positive and negative impacts on human rights of the trade or investment agreement, to ensure that the agreement contributes to the overall protection of human rights.

31. To ensure that the process of preparing a human rights impact assessment of a trade or investment agreement is manageable, the task should be broken down into a number of key steps

that ensure both that the full range of human rights impacts will be considered, and that the assessment will be detailed enough on the impacts that seem to matter the most:

- (a) Screening;
- (b) Scoping;
- (c) Evidence gathering;
- (d) Analysis;
- (e) Conclusions and recommendations; and
- (f) Evaluation mechanism.

International Labour Organisation Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work and its Follow-Up, adopted by the International Labour Conference at its eighty-sixth session, Geneva, 18 June 1998 (Annex revised 15 June 2010) – excerpts

“2. Declares that all Members, even if they have not ratified the Conventions in question, have an obligation arising from the very fact of membership in the Organization to respect, to promote and to realize, in good faith and in accordance with the Constitution, the principles concerning the fundamental rights which are the subject of those Conventions, namely:

- (a) freedom of association and the effective recognition of the right to collective bargaining;
- (b) the elimination of all forms of forced or compulsory labour;
- (c) the effective abolition of child labour; and
- (d) the elimination of discrimination in respect of employment and occupation.”

Declaration of Santa Cruz, Bolivia, 17 June 2014 – excerpts

In its Declaration, the 134 members of the Group of 77 expressed their concern about the negative impact of certain trade agreements on developing countries:

64. We note with great concern that non-communicable diseases have become an epidemic of significant proportions, undermining the sustainable development of member States. In that sense, we acknowledge the effectiveness of tobacco control measures for the improvement of health. We reaffirm the right of member States to protect public health and, in particular, to ensure universal access to medicines and medical diagnostic technologies, if necessary, including through the full use of the flexibilities in the Doha Declaration on the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement) and Public Health.

169. We believe that trade rules, in WTO or in bilateral and regional trade agreements, should enable developing countries to have sufficient policy space so that they can make use of policy instruments and measures that are required for their economic and social development. We reiterate our call for the effective strengthening of the special and differential treatment and less than full reciprocity principles and provisions in WTO so as to broaden the policy space of developing countries and enable them to benefit more from the multilateral trading system. We also call for bilateral trade and investment agreements involving developed and developing countries to have sufficient special and differential treatment for developing countries to enable them to retain adequate policy space for social and economic development.

UNCTAD Database of Investor-State Dispute Settlement (ISDS) in 2014⁶⁵

<i>Case title</i>	<i>Year the case was initiated</i>	<i>Respondent State</i>	<i>Home State of investor (claimant)</i>	<i>Legal Instrument</i>	<i>Arbitration Rules</i>	<i>Outcome/Status of proceedings</i>
A11Y Ltd v. Czech Republic	2014	Czech Republic	United Kingdom	Czech Republic-UK BIT	UNCITRAL	Pending
Albaniabeg Ambient Sh.p.k, M. Angelo Novelli and Cos-truzioni S.r.l. v. Republic of Albania (ICSID Case No. ARB/14/26)	2014	Albania	Italy	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Alpiq AG v. Romania (ICSID Case No. ARB/14/28)	2014	Romania	Switzerland	Switzerland-Romania BIT; Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Anglia Auto Accessories, Ivan Peter Busta and Jan Peter Busta v. Czech Republic	2014	Czech Republic	United Kingdom	Czech Republic-UK BIT	SCC	Pending
Anglo American PLC v. Bolivarian Republic of Venezuela (ICSID Case No. ARB(AF)/14/1)	2014	Venezuela, Bolivarian Republic of	United Kingdom	United Kingdom-Venezuela BIT	ICSID AF	Pending
Ansung Housing Co., Ltd. v. People's Republic of China (ICSID Case No. ARB/14/25)	2014	China	Korea, Republic of	China-Republic of Korea BIT (2007)	ICSID	Pending
Ayoub-Farid Saab and Fadi Saab v. Cyprus	2014	Cyprus	Lebanon	Cyprus-Lebanon BIT	ICC	Pending
Bear Creek Mining Corporation v. Republic of Peru (ICSID Case No. ARB/14/21)	2014	Peru	Canada	Canada-Peru FTA	ICSID	Pending
Beijing Urban Construction Group Co. Ltd. v. Republic of Yemen (ICSID Case No. ARB/14/30)	2014	Yemen	China	China-Yemen BIT	ICSID	Pending
Blusun S.A., Jean-Pierre Lecorcier and Michael Stein v. Italian Republic (ICSID Case No. ARB/14/3)	2014	Italy	Belgium; France; Germany	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Casinos Austria International GmbH and Casinos Austria Aktiengesellschaft v. Argentine Republic (ICSID Case No. ARB/14/32)	2014	Argentina	Austria	Argentina-Austria BIT	ICSID	Pending
CEAC Holdings Limited v. Montenegro (ICSID Case No. ARB/14/8)	2014	Montenegro	Cyprus	Cyprus-Serbia and Montenegro BIT	ICSID	Pending
Cem Uzan v. Republic of Turkey	2014	Turkey	Data not available	Energy Charter Treaty	SCC	Pending
City-State N.V., Praktyka Asset Management Company LLC, Crystal-Invest LLC and Prodiz LLC v. Ukraine (ICSID Case No. ARB/14/9)	2014	Ukraine	Netherlands	Netherlands-Ukraine BIT	ICSID	Pending

⁶⁵ <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/ISDS.aspx>

<i>Case title</i>	<i>Year the case was initiated</i>	<i>Respondent State</i>	<i>Home State of investor (claimant)</i>	<i>Legal Instrument</i>	<i>Arbitration Rules</i>	<i>Outcome/Status of proceedings</i>
Corona Materials, LLC v. Dominican Republic (ICSID Case No. ARB(AF)/14/3)	2014	Dominican Republic	United States of America	CAFTA	ICSID AF	Pending
Cyprus Popular Bank Public Co. Ltd. v. Hellenic Republic (ICSID Case No. ARB/14/16)	2014	Greece	Cyprus	Cyprus-Greece BIT	ICSID	Pending
David Aven, Samuel Aven, Carolyn Park, Eric Park, Jeffrey Shioleno, Giacomo Buscemi, David Janney and Roger Raguso v. Costa Rica	2014	Costa Rica	United States of America	CAFTA	UNCITRAL	Pending
Elektrogospodarstvo Slovenije - razvoj inženiring d.o.o. v. Bosnia and Herzegovina (ICSID Case No. ARB/14/13)	2014	Bosnia and Herzegovina	Slovenia	Energy Charter Treaty; Bosnia Herzegovina-Slovenia BIT	ICSID	Pending
EuroGas Inc. and Belmont Resources Inc. v. Slovak Republic (ICSID Case No. ARB/14/14)	2014	Slovakia	Canada; United States of America	Slovakia/Czechoslovakia-US BIT; Canada-Slovakia BIT	ICSID	Pending
Highbury International AVV, Compañía Minera de Bajo Caroní AVV, and Ramstein Trading Inc. v. Bolivarian Republic of Venezuela (ICSID Case No. ARB/14/10)	2014	Venezuela, Bolivarian Republic of	Netherlands	Netherlands-Venezuela BIT	ICSID	Pending
IBT Group LLC, Constructor, Consulting and Engineering (Panamá) SA and International Trade and Business and Trade, LLC v. Republic of Panama (ICSID Case No. ARB/14/33)	2014	Panama	United States of America	Panama-US BIT	ICSID	Pending
Infinito Gold Ltd. v. Republic of Costa Rica (ICSID Case No. ARB/14/5)	2014	Costa Rica	Canada	Canada-Costa Rica BIT	ICSID	Pending
InfraRed Environmental Infrastructure GP Limited and others v. Kingdom of Spain (ICSID Case No. ARB/14/12)	2014	Spain	United Kingdom	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Ioan Micula, Viorel Micula and others v. Romania (ICSID Case No. ARB/14/29)	2014	Romania	Sweden	Romania-Sweden BIT	ICSID	Pending
JML Heirs LLC and J.M. Longyear LLC v. Canada	2014	Canada	United States of America	NAFTA	Data not available	Pending
Krederi Ltd. v. Ukraine (ICSID Case No. ARB/14/17)	2014	Ukraine	United Kingdom	Ukraine-UK BIT	ICSID	Pending
Louis Dreyfus Armateurs v. India	2014	India	France	France-India BIT	UNCITRAL	Pending

<i>Case title</i>	<i>Year the case was initiated</i>	<i>Respondent State</i>	<i>Home State of investor (claimant)</i>	<i>Legal Instrument</i>	<i>Arbitration Rules</i>	<i>Outcome/Status of proceedings</i>
Masdar Solar & Wind Cooperatief U.A. v. Kingdom of Spain (ICSID Case No. ARB/14/1)	2014	Spain	Netherlands	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Michael Dagher v. Republic of the Sudan (ICSID Case No. ARB/14/2)	2014	Sudan	Jordan; Lebanon	Jordan-Sudan BIT; Lebanon-Sudan BIT	ICSID	Pending
NextEra Energy Global Holdings B.V. and NextEra Energy Spain Holdings B.V. v. Kingdom of Spain (ICSID Case No. ARB/14/11)	2014	Spain	Netherlands	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Nusa Tenggara Partnership B.V. and PT Newmont Nusa Tenggara v. Republic of Indonesia (ICSID Case No. ARB/14/15)	2014	Indonesia	Netherlands	Indonesia-Netherlands BIT	ICSID	Discontinued (for unknown reasons)
Oded Besserglik v. Republic of Mozambique (ICSID Case No. ARB(AF)14/2)	2014	Mozambique	South Africa	Mozambique - South Africa BIT	ICSID AF	Pending
Red Eléctrica Internacional SAU v. Bolivia	2014	Bolivia, Plurinational State of	Spain	Spain-Bolivia BIT	UNCITRAL	Settled
RENERGY S.à r.l. v. Kingdom of Spain (ICSID Case No. ARB/14/18)	2014	Spain	Data not available	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
RWE Innogy GmbH and RWE Innogy Aersa S.A.U. v. Kingdom of Spain (ICSID Case No. ARB/14/34)	2014	Spain	Germany	Energy Charter Treaty	ICSID	Pending
Sodexo Pass International SAS v. Hungary (ICSID Case No. ARB/14/20)	2014	Hungary	France	France-Hungary BIT	ICSID	Pending
Tarique Bashir and SA Interpétrol Burundi v. Republic of Burundi (ICSID Case No. ARB/14/31)	2014	Burundi	Belgium	Belgium/Luxembourg-Burundi BIT	ICSID	Pending
Unión Fenosa Gas, S.A. v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/14/4)	2014	Egypt	Spain	Egypt-Spain BIT	ICSID	Pending
United Utilities (Tallinn) B.V. and Aktsiaselts Tallinna Vesi v. Republic of Estonia (ICSID Case No. ARB/14/24)	2014	Estonia	Netherlands	Estonia-Netherlands BIT	ICSID	Pending
VICAT v. Republic of Senegal (ICSID Case No. ARB/14/19)	2014	Senegal	France	France-Senegal BIT	ICSID	Pending
Vodafone International Holdings BV v. India	2014	India	Netherlands	India-Netherlands BIT	UNCITRAL	Pending

<i>Case title</i>	<i>Year the case was initiated</i>	<i>Respondent State</i>	<i>Home State of investor (claimant)</i>	<i>Legal Instrument</i>	<i>Arbitration Rules</i>	<i>Outcome/Status of proceedings</i>
Zelena N.V. and Energo-Zelena d.o.o. Indija v. Republic of Serbia (ICSID Case No. ARB/14/27)	2014	Serbia	Belgium	Belgium/Luxembourg-Serbia BIT	ICSID	Pending

UNCTAD Investment Policy Framework for Sustainable Development – excerpt⁶⁶

Core Principles for investment policymaking for sustainable development

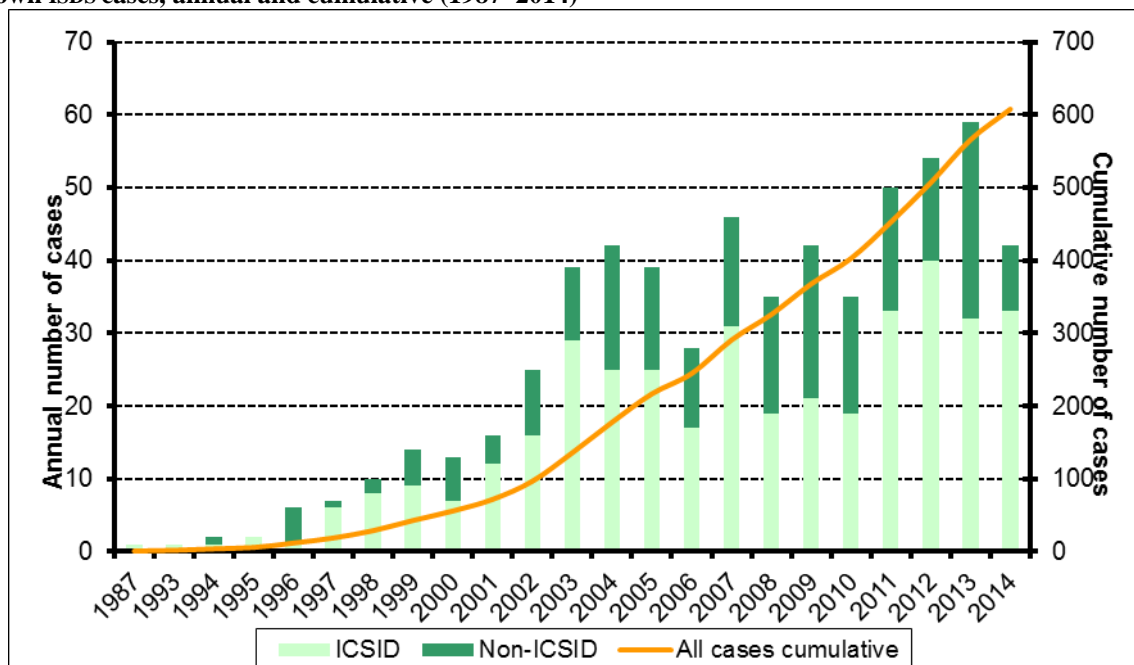
<i>Area</i>	<i>Core Principles</i>
1 Investment for sustainable development	• The overarching objective of investment policymaking is to promote investment for inclusive growth and sustainable development.
2 Policy coherence	• Investment policies should be grounded in a country's overall development strategy. All policies that impact on investment should be coherent and synergetic at both the national and international level.
3 Public governance and institutions	• Investment policies should be developed involving all stakeholders, and embedded in an institutional framework based on the rule of law that adheres to high standards of public governance and ensures predictable, efficient and transparent procedures for investors.
4 Dynamic policymaking	• Investment policies should be regularly reviewed for effectiveness and relevance and adapted to changing development dynamics.
5 Balanced rights and obligations	• Investment policies should be balanced in setting out rights and obligations of States and investors in the interest of development for all.
6 Right to regulate	• Each country has the sovereign right to establish entry and operational conditions for foreign investment, subject to international commitments, in the interest of the public good and to minimize potential negative effects.
7 Openness to investment	• In line with each country's development strategy, investment policy should establish open, stable and predictable entry conditions for investment.
8 Investment protection and treatment	• Investment policies should provide adequate protection to established investors. The treatment of established investors should be non-discriminatory in nature.
9 Investment promotion and facilitation	• Policies for investment promotion and facilitation should be aligned with sustainable development goals and designed to minimize the risk of harmful competition for investment.
10 Corporate governance and responsibility	• Investment policies should promote and facilitate the adoption of and compliance with best international practices of corporate social responsibility and good corporate governance.

⁶⁶ [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20\(IIA\)/IIA-IPFSD.aspx](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/IIA-IPFSD.aspx)

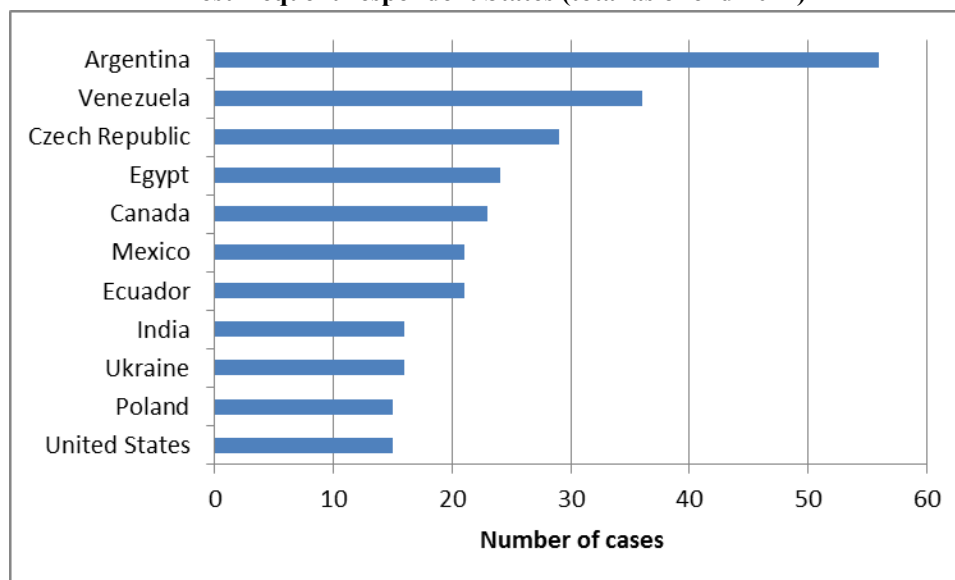
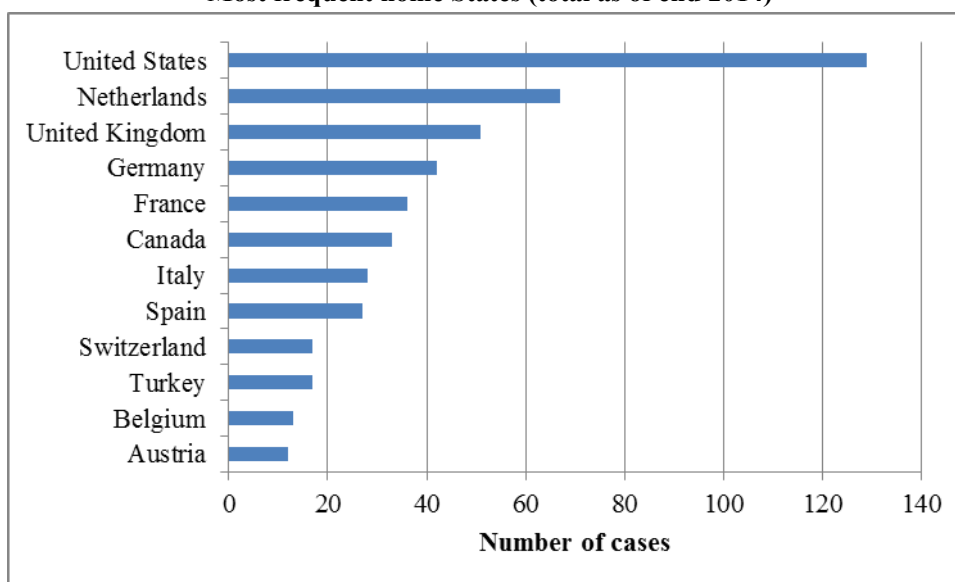
Area	Core Principles
11 International cooperation	<ul style="list-style-type: none"> The international community should cooperate to address shared investment-for-development policy challenges, particularly in least developed countries. Collective efforts should also be made to avoid investment protectionism.

UNCTAD IIA Issues Note No. 2, Investor-State Dispute Settlement: Review of Developments in 2014, May 2015⁶⁷

Known ISDS cases, annual and cumulative (1987–2014)



⁶⁷ http://investmentpolicyhub.unctad.org/Upload/Documents/UNCTAD_WEB_DIAE_PCB_2015_%2020IIA%20ISSUES%20NOTESMAY%20evening.pdf

Most frequent respondent States (total as of end 2014)**Most frequent home States (total as of end 2014)**

UNCTAD Expert Meeting on the Transformation of the International Investment Agreement Regime: The Path Ahead, 25–27 February 2015 – excerpts⁶⁸

Item 3 Transformation of the international investment agreement regime

4. Pursuant to the terms of reference agreed by the Extended Bureau of the Trade and Development Board in September 2014, the experts will discuss the path ahead for the international investment agreement (IIA) regime. Challenges arising from the negotiation of IIAs and their implementation suggest that the time has come to revisit the IIA regime with a

⁶⁸ TD/B/C.II/EM.4/1 available at: <http://unctad.org/en/Pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=643>

view to transforming it. Such challenges include the move towards megaregional agreements and the increasing number of investor–State dispute settlement (ISDS) cases.

5. Member States and IIA stakeholders at the 2014 IIA Conference, held in connection with the World Investment Forum in Geneva in October, called upon UNCTAD to develop a road map for the reform of the IIA regime and sketched the contours of such reform.

6. A number of developments characterize the current IIA regime and set the background against which such reform would be undertaken.

7. First, the balance is gradually shifting from bilateral treaty making to regional treaty making, including through megaregional agreements, such as the Regional Comprehensive Economic Partnership, the Trans-Pacific Partnership, or the Transatlantic Trade and Investment Partnership. These agreements, also known as “megaregionals”, could have systemic implications for the IIA regime: they could either contribute to the consolidation of the existing treaty landscape or create further inconsistencies through overlap with existing IIAs, including those at the plurilateral level (*World Investment Report 2014*).

8. Second, the second-highest number of treaty-based ISDS cases were brought against host countries in 2014. Host countries — both developed and developing — have learned that ISDS claims can be used by foreign investors in unanticipated ways, as a number of recent cases have challenged measures adopted in the public interest (*World Investment Report 2014*). This has sparked growing interest in reform of the investment dispute settlement system.

9. Third, an increasing number of countries are concluding IIAs with novel provisions aimed at rebalancing the rights and obligations between States and investors, as well as ensuring coherence between IIAs and other public policy objectives, in response to the recognition that inclusive growth and sustainable development need to be placed at the core of international investment policymaking (2013 and 2014 editions of the *World Investment Report*).

UNCTAD Trade and Development Report 2014 – excerpts (pp. 4648)

In an increasingly globalizing world, no less than at the domestic level, market activity also requires a framework of rules, restraints and norms. And, no different from the domestic level, the weakening and strengthening of that framework is a persistent feature. However, there are two important differences. The first is that the international institutions designed to support that framework depend principally on negotiations among States with regard to their operation. Essentially these States must decide on whether and how much of their own policy space they are willing to trade for the advantages of having international rules, disciplines and support. Inevitably, in a world of unequal States, the space required to pursue their own national economic and social development aspirations varies, as does the likely impact of an individual country’s policy decisions on others. Managing this trade-off is particularly difficult at the multilateral level, where the differences among States are the most pronounced. Second, the extent to which different international economic forces can intrude on a country’s policy space also varies. In particular, cross-border financial activities, as Kindleberger (1986) noted in his seminal discussion of international public goods, appear to be a particularly intrusive factor. But in today’s world of diminished political and legal restraints on cross-border economic transactions, finance is not the only such source; as chapter V notes, there are also very large asymmetries in international production, in particular with the lead firms in international production networks, which are also altering the space available to policymakers.

The growing interdependence among States and markets provides the main rationale for a well-structured system of global economic governance with multilateral rules and disciplines. In principle, such a system should ensure the provision of global public goods such as international economic and financial stability and a more open trading system. In addition, it should be represented by coherent multilateral institutional arrangements created by intergovernmental agreements to voluntarily reduce sovereignty on a reciprocal basis. The guiding principle of such

arrangements should be their ability to generate fair and inclusive outcomes. This principle should inform the design, implementation and enforcement of multilateral rules, disciplines and support mechanisms. These would contribute significantly to minimizing adverse international spillovers and other negative externalities created by national economic policies that focus on maximizing national benefits. From this perspective, how these arrangements manage the interface between different national systems (from which they ultimately draw their legitimacy), rather than erasing national differences and establishing a singular and omnipotent economic and legal structure, best describes the objectives of multilateralism.

The extent to which national development strategies respond to national needs and priorities can be limited or circumscribed by multilateral regimes and international rules, but equally, they can be influenced by economic and political pressures emanating from the workings of global markets, depending on the degree of integration of the country concerned. While the extent and depth of engagement with the global economy may result from domestic economic policy choices, subsequent policies are likely to be affected by that engagement, sometimes in a way and to an extent not anticipated. As noted in TDR 2006, it is not only international treaties and rules, but also global market conditions and policy decisions in other countries that have an impact on policy space. Global imbalances of power (both economic and political) also remain undeniably significant in affecting the capacities of governments of different countries to engage in the design and implementation of autonomous policies.

There are valid concerns that the various legal obligations emerging from multilateral, regional and bilateral agreements have reduced national policy autonomy by restricting both the available range and the efficacy of particular policy instruments. At the same time, multilateral disciplines can operate to reduce the inherent bias of international economic relations in favour of countries that have greater economic or political power (Akyüz, 2007). Those disciplines can simultaneously restrict (particularly *de jure*) and ease (particularly *de facto*) policy space. In addition, the effectiveness of national policies tends to be weakened, in some instances very significantly, by the global spread of market forces (especially financial markets) as well as by the internalization of markets within the operations of large international firms.

It is important to consider whether, how and to what extent policy space is reduced and reconfigured. Limits on policy space resulting from obligations or pressures to deregulate markets tend to circumscribe the ability of governments to alter patterns of market functioning to meet their broader social and developmental objectives. Yet unfettered market processes are unlikely to deliver macroeconomic and financial stability, full employment, economic diversification towards higher value added activities, poverty reduction and other socially desirable outcomes.

But while national policies are obviously affected by the extent of policy space available, as determined by the external context, they are also – and still fundamentally – the result of domestic forces. These include, among others, politics and the political economy that determine the power and voice of different groups in society, domestic expertise and capacities, the nature of institutions and enforcement agencies, the structure of the polity (e.g. degree of federalism), and prevailing macroeconomic conditions. Even when policymakers have full sovereign command over policy instruments, they may not be able to control specific policy targets effectively.

Furthermore, the interplay between these internal and external forces in determining both policymaking and implementation within countries in today's globalized world is an increasingly complex process. The emergence in the 1980s and 1990s, and the growing acceptance by policymakers throughout the world, of what could be called a standard template for national economic policies — irrespective of the size, context and nature of the economy concerned — was certainly influential (even if not always decisive) in determining patterns of market liberalization. But even as waves of trade liberalization and financial deregulation swept across the world, culminating in what we experience as globalization today, variations across

individual countries suggest that they have retained some degree of policy autonomy, along with relatively independent thinking.

Certainly, for the more developed countries, globalization à la carte has been the practice to date, as it has been for the more successful developing countries over the past 20 years. By contrast, many developing countries have had to contend with a more rigid and structured approach to economic liberalization. This one size-fits-all approach to development policy has, for the most part, been conducted by or through the Bretton Woods institutions — the World Bank and the International Monetary Fund (IMF) — whose surveillance and influence over domestic policymakers following the debt crises of the 1980s were considerably extended giving them greater authority to demand changes to what they deemed to be “unsound” policies. Countries seeking financial assistance or debt rescheduling from the Bank or the IMF had to adopt approved macroeconomic stability programmes and agree to “structural” and political reforms, which extended the influence of markets — via liberalization, privatization and deregulation, among others — and substantially reduced the economic and developmental roles of the State. Similarly, and as discussed in greater detail in the next chapter, the Uruguay Round of trade negotiations extended the authority of the World Trade Organization (WTO) to embrace services, agriculture, intellectual property and trade-related investment measures, thereby restricting, to varying degrees, the policy space available to developing countries to manage their integration into the global economy.

Emphasizing the role of policy, and of the international economic institutions in promoting one set of policies over another, is an important correction to the view that globalization is an autonomous, irresistible and irreversible process driven by impersonal market and technological forces. Such forces are undoubtedly important, but essentially they are instigated by specific policy choices and shaped by existing institutions. It is also misleading to think of the global economy as some sort of “natural” system with a logic of its own. It is, and always has been, the evolving outcome of a complex interaction of economic and political relations. In this environment, multilateral rules and institutions can provide incentives and sanctions that encourage countries to cooperate rather than go their own way. And as the world has become increasingly interdependent, it is more challenging for countries to build institutional structures and safeguard remaining flexibilities in support of inclusive development. To the extent that markets and firms operate globally, there are grounds for having global rules and regulations. Moreover, international collective action is needed to help provide and manage global public goods that markets are unable or unwilling to provide. Dealing effectively with emerging threats, such as climate change, also requires appropriate global rules, regulations and resources. However, it goes without saying that governance at the international level is very different from governance at the national level, given that governments are being asked to surrender some measure of their sovereignty and responsibility to support collective actions and goals. It is imperative, therefore, and all the more so in a world of interdependent but unequal States and economies, for international measures to be designed in such a way that they complement or strengthen capacities to achieve national objectives and meet the needs of their constituencies.

The system that has evolved under finance-led globalization has led to a multiplicity of rules and regulations on international trade and investment that tend to excessively constrain national policy options. At the same time it lacks an effective multilateral framework of rules and institutions for ensuring international financial stability and for overseeing extra-territorial fiscal matters. Within this imperfect system, policymakers in developed countries are aiming to tackle a series of interrelated macroeconomic and structural challenges, while those from developing countries are trying to consolidate recent gains and enter a new phase of inclusive development. It is therefore more important than ever before for national policy space to be made a central issue on the global development agenda.

UNCITRAL Rules on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration, General Assembly resolution 68/109 – excerpts

Article 1. Scope of application

Applicability of the Rules

1. The UNCITRAL Rules on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration (“Rules on Transparency”) shall apply to investor-State arbitration initiated under the UNCITRAL Arbitration Rules pursuant to a treaty providing for the protection of investments or investors (“treaty”)* concluded on or after 1 April 2014 unless the Parties to the treaty** have agreed otherwise.
2. In investor-State arbitrations initiated under the UNCITRAL Arbitration Rules pursuant to a treaty concluded before 1 April 2014, these Rules shall apply only when:
 - (a) The parties to an arbitration (the “disputing parties”) agree to their application in respect of that arbitration; or
 - (b) The Parties to the treaty or, in the case of a multilateral treaty, the State of the claimant and the respondent State, have agreed after 1 April 2014 to their application.

Application of the Rules

3. In any arbitration in which the Rules on Transparency apply pursuant to a treaty or to an agreement by the Parties to that treaty:
 - (a) The disputing parties may not derogate from these Rules, by agreement or otherwise, unless permitted to do so by the treaty;
 - (b) The arbitral tribunal shall have the power, besides its discretionary authority under certain provisions of these Rules, to adapt the requirements of any specific provision of these Rules to the particular circumstances of the case, after consultation with the disputing parties, if such adaptation is necessary to conduct the arbitration in a practical manner and is consistent with the transparency objective of these Rules.

Discretion and authority of the arbitral tribunal

4. Where the Rules on Transparency provide for the arbitral tribunal to exercise discretion, the arbitral tribunal in exercising such discretion shall take into account:
 - (a) The public interest in transparency in treaty-based investor-State arbitration and in the particular arbitral proceedings; and
 - (b) The disputing parties’ interest in a fair and efficient resolution of their dispute.
5. These Rules shall not affect any authority that the arbitral tribunal may otherwise have under the UNCITRAL Arbitration Rules to conduct the arbitration in such a manner as to promote transparency, for example by accepting submissions from third persons.
6. In the presence of any conduct, measure or other action having the effect of wholly undermining the transparency objectives of these Rules, the arbitral tribunal shall ensure that those objectives prevail.

Applicable instrument in case of conflict

7. Where the Rules on Transparency apply, they shall supplement any applicable arbitration rules. Where there is a conflict between the Rules on Transparency and the applicable arbitration rules, the Rules on Transparency shall prevail. Notwithstanding any provision in these Rules, where there is a conflict between the Rules on Transparency and the treaty, the provisions of the treaty shall prevail.

8. Where any of these Rules is in conflict with a provision of the law applicable to the arbitration from which the disputing parties cannot derogate, that provision shall prevail.
9. These Rules are available for use in investor-State arbitrations initiated under rules other than the UNCITRAL Arbitration Rules or in ad hoc proceedings.

Draft Declaration on the Right to International Solidarity of the Independent Expert on human rights and international solidarity (A/HRC/26/34) – excerpts

Article 9

1. In the elaboration and implementation of international agreements and related standards, States shall ensure that the procedures and outcomes are fully consistent with their human rights obligations in matters pertaining to, inter alia, international trade, investment, finance, taxation, climate change, environmental protection, humanitarian relief and assistance, development cooperation and security.
2. States shall take appropriate, transparent and inclusive action to consult their populations and fully inform them of the decisions agreed upon at the national, bilateral, regional and international levels, in particular on matters that affect their lives.

Article 10

1. States shall establish an appropriate institutional framework and adopt domestic measures to give effect to the right of peoples and individuals to international solidarity, in particular by ensuring and facilitating access for everyone to domestic and international legislative, judicial or administrative mechanisms:
 - (a) When failure of States to fulfil their commitments made at the regional and international levels results in denials and violations of human rights; and
 - (b) When actions and omissions by non-State actors adversely affect the exercise and full enjoyment of their human rights.
2. States shall promote and prioritize support for micro, small and medium community based and cooperative enterprises which generate the majority of jobs around the world, including through national and international grants and concessional loans.
3. States shall be guided by International Labour Organization Recommendation No. 202 (2012) concerning National Floors of Social Protection, with a view to securing universal access to social services.

Article 11

1. States shall implement a human rights-based approach to international cooperation and all partnerships in responding to global challenges such as those relating to:
 - (a) Global governance, regulation and sustainability in the areas of climate change, protection of the environment, humanitarian relief and assistance, trade, finance, taxation, debt relief, technology transfer to developing countries, social protection, universal health coverage, reproductive and sexual health, food security, management of water and renewable energy resources, social standards, free education for all, human rights education, migration, and labour, and in countering dumping of toxic wastes, and transnational organized crime, such as terrorism, human trafficking, piracy and proliferation of arms.
2. States shall establish and implement appropriate mechanisms to ensure that international cooperation is based on equal partnerships and mutual commitments and obligations, where partner States are accountable to each other, as well as to their respective constituents at the

national level, for the outcomes of policies, strategies and performance, whether at the bilateral, regional or international level, which shall reflect the best interests of their citizens and all others within their jurisdiction, in accordance with international human rights principles and standards.

3. States shall give effect to the establishment of a fair, inclusive and human rights based international trade and investment regime where all States shall act in conformity with their obligation to ensure that no international trade agreement or policy to which they are a party adversely impacts upon the protection, promotion and fulfilment of human rights inside or outside of their borders.

Article 12

The right to international solidarity shall impose on States particular negative obligations, required by applicable international human rights instruments, including:

- (a) Not adopting free trade agreements or investment treaties that would undermine peoples' livelihoods or other rights;
- (b) Not imposing conditionalities in international cooperation that would hinder or make difficult the exercise and enjoyment of human rights;
- (c) Not denying anyone access to life-saving pharmaceuticals and to the benefits of medical and scientific progress.

Bibliography

- ActionAid (2013) "How tax havens plunder the poor" www.gfintegrity.org/wp-content/uploads/2014/05/ActionAid-Tax-Havens-May-2013.pdf
- S.M. Ali Abbas, S.M. et al. "A partial race to the bottom_ Corporate tax developments in emerging and developing economies" IMF Working Papers 12(28), IMF, Washington 2012.
- Yilmaz Akyüz, Reforming the IMF, Third World Network, 2006.
- Raymond Baker, Capitalism's Achilles Heel: Dirty Money and how to Renew the Free-Market System, Hoboken, John Wiley & Sons, 2005.
- Hamid Beladi (ed.): Frontiers of Economics and Globalization, Emerald, 2010.
- Nathalie Bernasconi, "Rethinking Investment-related dispute settlement", International Institute for Sustainable Development Investment Treaty News, 6(2) May www.iisd.org
- Matthew Bishop and Michael Green, The Road from Ruin, A&C Block, London 2011.
- Juan Pablo Bohoslavsky y Juan Bautista Justo, Protección del derecho humano al agua y arbitrajes de inversión, CEPAL, 2011.
- Kate Bronfenbrenner, Final Report: The Effects of Plant Closing or Threat of Plant Closing on the Right of Workers to Organize, Cornell University IRL School, 1996.
- Alfredo E. and Alfredo F. Calcagno, El Universo Neoliberal. Ediciones Akal, Madrid 2015.
- Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem, 2002.
- Ha-Joon Chang, Bad Samaritans, The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism Colin Crouch, Coping with Post-Democracy, Fabian Society, London 2000.

- Philippa Dee, *The Impact of Trade Liberalisation on Jobs and Growth*. OECD, 2011. http://www.oecd-ilibrary.org/trade/the-impact-of-trade-liberalisation-on-jobs-and-growth_5kgj4j1nq2-en).
- Pia Eberhardt and Cecilia Olivet, *Profiting from injustice. How law firms, arbitrators and financiers are fuelling an investment arbitration boom*. Corporate Europe Observatory and the Transnational Institute, Brussels/Amsterdam, November 2012.
- European Commission, “Investment in TTIP and beyond – the path for reform”, Concept Paper http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2015/may/tradoc_153408.pdf
- Malgosia Fitzmaurice and T. Elias, *The Doctrine of Fundamental Change of Circumstances*” in Fitzmaurice, *Contemporary Issues in the Law of Treaties*, Eleven Publishing, 2005.
- Joseph F. Francois, *Ex Ante Assessment of the Welfare Impacts of Trade Reforms with Numerical Models*, in Chapter 13 in Gilbert, *New Developments*, 2010.
- Joseph F. Francois and Ian Wooton, *Market Structure in Services and Market Access in Goods*, CEPR Discussion paper, London 2005.
- Kevin P. Gallagher, *The New Vulture Culture: Sovereign debt restructuring and trade and investment treaties*, IDEAs Working Paper no. 02/2011, IDEAs, New Delhi
- John Gilbert (ed.) *New Developments in Computable General Equilibrium Analysis for Trade Policy (Frontiers of Economics and Globalization, Volume 7)* Emerald Group Publishing Limited, 2010.
- David Hall, *Challenges to Slovakia and Poland health policy decisions: Use of investment treaties to claim compensation for reversal of privatization/liberalization policies*. <http://corporateeurope.org/trade/2013/06/transatlantic-corporate-bill-rights>
- Steffan Hindelang and Markus Krajewski, “Shifting Paradigms in International Investment Law – More Balanced, Less Isolated, Increasingly Diversified”. Oxford.
- Anne Hoffmann, *Indirect Expropriation*, in A. Reinisch (ed.), *Standards of Investment Protection*, Oxford, Oxford University Press, 2008.
- Denis Horman, *Une clause sociale pour l’emploi et les droits fondamentaux*, Editions Luc Pire, Bruxelles, 1996.
- Scott Horton, *Lords of Secrecy*, Nation Books, 2015.
- Robert Howse, “Securing Policy Space for Clean Energy under the SCM Agreement: Alternative Approaches”, a think piece produced as part of a compilation of papers for the E15 Expert Group on Clean Energy Technologies and the Trade System, 2013.
- Gary Hufbauer and Jeffrey Scott, *NAFTA REvisited: Achievements and Challenges*. Washington DC 2005, Institute for International Economics.
- International Monetary Fund, « *The Liberalization and Management of Capital Flo0ws – An Institutional View*” Washington D.C. 2012.
- Raoul Marc Jennar, *Le Grand Marché Transatlantique. La Menace sur les peuples d’Europe*. Cap Bear Editions 2014.
- Sarah Joseph, *Blame it on the WTO? A Human Rights Critique*. Oxford 2011.
- Martin Khor, *Implications of some WTO Rules on the Realisation of the MDGs*, Third World Network, 2005.
- Naomi Klein, *The Shock Doctrine*, Penguin, New York 2007.
- Naomi Klein, *This Changes Everything. Capitalism vs.The Climate*. Simon & Schuster New York 2014.

- Robert Kolb, *The International Court of Justice*, Oxford 2013.
- David Lynch, *Trade and Globalization. An Introduction to regional trade agreements*, Rowman & Littlefield, New York 2010.
- Loretta Napoleoni, *Rogue Economics*, Seven Stories Press, New York 2008.
- Cecilia Olivet and Pia Eberhardt, *Profiting from Crisis*, Transnational Institute and Corporate Europe Observatory, Amsterdam/Brussels 2014.
- Anne Orford, 'Beyond Harmonization: Trade, Human Rights and the Economy of Sacrifice' 18 *Leiden Journal of International Law* 179 (2005).
- Melik Özden, *The Right to Land*, CETIM, Geneva 2013.
- Leo Panitch, and Sam Gindin. *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire*. London: Verso 2013.
- W. Park and G. Alvarez, *The New Face of Investment Arbitration: NAFTA Chapter 11*, *The Yale Journal of International Law*, vol. 28 (2003).
- Jan Paulsson and Zachary Douglas, *Indirect Expropriation in Investment Treaty Arbitrations*, in Horn, Norbert and Kroll (eds), *Arbitrating Foreign Investment Disputes: Procedural and Substantive Legal Aspects*, The Hague, Kluwer Law International, 2004.
- Sebastian Perry, "Stockholm: Arbitrator and counsel – the double-hat syndrome". *Global Arbitration Review*, Volume 7, 15 March 2012.
- Ernst-Ulrich Petersmann, "The Human Rights Approach Advocated by the United Nations High Commissioner for Human Rights and by the International Labour Organisation: is it relevant for WTO law and policy? In 7 *Journal of International Economic Law*, 605 et seq. (2004).
- Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-first Century*, Harvard University Press. 2004.
- Lauge N.S. Poulsen, Jonathan Bonnitcha, "Analytical Framework for Assessing Costs and Benefits of Investment Protection Treaties", Study prepared for the Department of Business Innovation and Skills, LES Enterprise 2013.
- Stephen Powell, "The place of human rights law in World Trade Organization rules" 16 *Florida Journal of International Law* 219 (2004).
- Dani Rodrik, *The Globalization Paradox. Democracy and the future of the World Economy*. WW Norton, New York 2011.
- Dani Rodrik, *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth*. Princeton 2008.
- Jeffrey Sachs, *The Price of Civilization*, The Bodley Head, London 2011.
- Karl P. Sauvant, "The Negotiations of the United Nations Code of Conduct on Transnational Corporations", *Journal of World Investment and Trade*, vol. 16 (2015), pp. 1187, is available at http://works.bepress.com/karl_sauvant/158/ and <http://ccsi.columbia.edu/files/2015/03/KPS-UN-Code-proof-2-Journal-of-World-Investment-and-Trade-March-2015.pdf>. An abbreviated excerpt is forthcoming under the title "Why the Code failure?" in Khalil Hamdani and Lorraine Ruffing, eds., *The United Nations Centre on Transnational Corporations: Corporate Conduct and the Public Interest* (London: Routledge, March 2015).
- Karl P. Sauvant (2015), *AIM Investment Report 2015: Trends and policy challenges* (Dubai: Annual Investment Meeting, 2015), prepared for the Annual Investment Meeting (AIM), Dubai, 30 March to 1 April 2015.
- Karl P. Sauvant and Federico Ortino (2013), *Improving the International Investment Law and Policy Regime: Options for the Future* (Helsinki: Ministry for Foreign Affairs, 2013). A

- Columbia FDI Perspective (no. 101) by the authors, entitled “The need for an international investment consensus-building process”, was published on August 12, 2013
- Stephan W. Schill, *International Investment Law and Comparative Public Law*, Oxford 2010.
- Robert Scheer, *The Great American Stickup*, Nation Books, New York 2010.
- Olivier de Schutter, *International Human Rights Law*, Cambridge 2014.
- Bryan Schwarz, “The Doha Round and Investment lessons from Chapter 11 of NAFTA” 3 *Asper Review of International Business and Trade Law* 1 (2003)
- Mehdi Shafaeddin, “Does Trade Openness Favour or Hinder Industrialization and Development?” *Third World Network Trade & Development Series No. 31*, Malaysia 2006.
- Joseph Stiglitz, *Globalization and its Discontents*, Penguin, London 2002
- Joseph Stiglitz, *Making Globalization Work*, Penguin, London 2007
- Joseph Stiglitz, *Freefall: Free Markets and the Sinking of the Global Economy*, Allen Lane, London 2010.
- Joseph Stiglitz, *The Price of Inequality*, Allen Lane, London 2012.
- Christian Tam, Antonios Tzanakopoulos and Andreas Zimmermann (eds.) *Research Handbook on the Law of Treaties*, Edward Elgar, Cheltenham, 2014.
- Yash Tandon, *Tade is War, the West’s War Against the World*. OR Books, New York 2015.
- Cristian Tietje, Freya Faetens, “The Impact of Investor-State-Dispute Settlement (ISDS) in the Transatlantic Trade and Investment Partnership” Study prepared for the Minister for Foreign Trade and Development Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, Netherlands 2014.
- Gus van Harten, *Investment Treaty Arbitration and Public Law*, Oxford 2007.
- Gus van Harten, *Public Statement on the International Arbitration Regime 2010*
<http://www.osgoode.yorku.ca/public-statement-international-investment-regime-31-august-2010/>
- Carlos Vazquez, “Trade sanctions and human rights – past, present and future” 6 *Journal of International Economic Law* 7967 (2003)
- Kenneth J. Vandeveld, “Bilateral Investment Treaties: History, Policy and Interpretation”, Oxford 2010
- Thomas Waelde, *International Energy Investment*, in *Energy Journals* No. 17, 1996, pp. 191 215. http://felj.org/sites/default/files/elj/Energy%20Journals/Vol17_No1_1996_article_international.pdf
- Simon Walker, *The Future of Human Rights Impact Assessments of Trade Agreements*, Intersentia, Antwerp/Oxford 2009.
- Louis Wells, “Property rights for foreign capital : sovereign debt and private direct investment in times of crisis”, in Karl Sauvant (ed.), *Yearbook on International Investment Law and Policy, 2009-1010*. New York, Oxford University Press.
- Rüdiger Wolfrum, Peter Tobias and Anja Seibert-Fohr, *WTO: Technical Barriers and SPS Measures*, Martinus Nijhoff, Leiden 2007.
- Jean Ziegler, *Destruction massive: Géopolitique de la faim*, Seuil, 2011.

Organizations documents

- ILO, *Social Protection Outlook*, 2015
- UNCTAD, *Trade and Development Report*, 2014, 2013, 2012.

- UNCTAD, World Investment Report, 2015, 2014, 2013
- UNCTAD, Investor-State Dispute Settlement: Review of Developments in 2014, IIA Issues Note, No. 2, 2015
- UNCTAD, Investor-State Dispute Settlement: An Information Note on the United States and the European Union, IIA Issues Note No. 2, 2014
- UNCTAD, the Impact of International Investment Agreements on Foreign Direct Investment_ An Overview of Empirical Studies 1998-2014, IIA Issues note – working draft, 2014.
- UNCTAD, Reform of Investor-State Dispute Settlement: In Search of a Roadmap. Special Issue for the Multilateral Dialogue on Investment, IIA Issues Note No. 2, 2013
- UNCTAD, Transparency in IIAS: A Sequel, UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements. 2012
- UNCTAD, Fair and Equitable Treatment” UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements, 2012.
- UNCTAD, Scope and Definition : A Sequel, 2011, w222.unctad.org/iaa
- UNCTAD, Bilateral Investment Treaties 1995–2006: Trends in Investment Rulemaking, United Nations 2007.
- UNCTAD, Doha-Qatar 2012, UNCTAD XIII, Geneva 2012.
- UNCTAD, Working towards prosperity for all, Geneva 2015.
- UNCTAD, Report of the Expert Meeting on the Transformation of the International Investment Agreement Regime: The Path Ahead (Held at the Palais des Nations, Geneva, from 25 to 27 February 2015)
- UNCTAD, Investor-State Disputes_ Prevention and Alternatives to Arbitration, Proceedings of the Washington and Lee University and UNCTAD Joint Symposium, International Investment and Alternative Dispute Resolution, 2010
- WIPO, The Enforcement of Intellectual Property Rights, LTC Harms, 3rd edition 2012 http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/791/wipo_pub_791.pdf

Others

- http://www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2014/02/state-of-the-international-order/intlorder_report.pdf
- <http://www.brookings.edu/research/reports/2014/02/state-of-the-international-order>
- CETIM, Ami, Attention. Un Accord peut en cacher un autre, Cetim, Geneva 1998.
- Oxfam, Rigged Rules and Double Standards, London 2012.
- Oxfam, Partnerships of Power Play? How Europe should bring Development into its trade deals with African, Caribbean and Pacific Countries, Oxfam 2018.
- <http://socialprotection-humanrights.org/>
- <http://socialprotection-humanrights.org/legaldep/protecting-pensions-against-austerity-measures-in-latvia/>
- Pope Francis on TPP, TTIP, TISA
<http://www.pagina12.com.ar/diario/elpais/1-276806-2015-07-10.html>
- <https://www.techdirt.com/articles/20131205/11253225471/holy-see-pope-criticizes-tpp-taftattip-wto-speech.shtml>
- <https://www.youtube.com/watch?v=aZpyP9w4ctY>